الأمم المتحدة S/PV.9947

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9947**

الجمعة، 27 حزيران/يونيه 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة رودريغيس – بيركيت	(غيانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	باكستان	السيد جادون
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد جورج
	الصومال	السيد عبدالله يوسف
	الصين	السيد سون لاي
	فرنسا	السيدة بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	ستاماتيكوس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الإمارات العربية المتحدة والسودان ومصر إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة مارتا آما آكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، والسيدة شاينا لويس، أخصائية في شؤون السودان وكبيرة المستشارين في مؤسسة منع وإنهاء الفظائع الجماعية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطات يقدمها كل من السيدة مارتا آما آكيا بوبي، والسفير جونكوك هوانغ، الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، والسيدة شاينا لويس.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بوبي.

السيدة بوبي (*تكلمت بالإنكليزية*): لطالما عرّض النزاع في السودان حياة المدنيين السودانيين لخطر جسيم. ولا تزال الظروف الأمنية متردية وتتسم بتغير خطوط الجبهة، وتزايد الهجمات الجوية العشوائية في كثير من الأحيان من قبل القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، والهجمات المستمرة على المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات. ويبدو أن عزم الأطراف المتحاربة لا يلين في سعيها لتحقيق أهدافها العسكرية. ولا تظهر أي علامات على تراجع حدة القتال.

في الأسابيع الأخيرة، تحول تركيز النزاع مرة أخرى إلى منطقتي دارفور وكردفان. تبرز منطقة كردفان بشكل متزايد كمركز للقتال. وقد أفادت التقارير أن الأطراف المتحاربة قد تبادلت قصفاً عنيفاً بالطائرات المسيّرة ونيران المدفعية على جبهات متعددة. ومن المرجّح أن تظل الأبيّض، عاصمة شمال كردفان وإحدى أكبر مدن الإقليم، منطقة اضطراب رئيسية في الأسابيع المقبلة. إن خفض التصعيد ضروري ضرورة ملحة.

ونحن قلقون على نحو خاص من الاستخدام المتزايد للأسلحة المتطورة، بما في ذلك الطائرات المسيّرة البعيدة المدى. وقد أدى ذلك إلى توسيع نطاق الأعمال العدائية إلى مناطق كانت مستقرة سابقاً في البلد. وقد تسببت الهجمات الجوية على المناطق المأهولة بالسكان بالفعل في وقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين وفي نزوح جماعي. ومن المرجح أن يشتد هذا الاتجاه خلال موسم الأمطار حيث تصبح الحركة على الأرض أكثر صعوبة.

إن للنزاع في السودان عواقب بعيدة المدى تتجاوز حدوده بكثير. إن التقارير الأخيرة عن الاشتباكات العنيفة في المنطقة الحدودية الثلاثية بين السودان وليبيا ومصر، والتي شاركت فيها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والقوات التابعة للجيش الوطني الليبي، تثير بالغ القلق وتمثل تصعيداً خطيراً. كما شهدت أبيي أيضاً وجوداً متزايداً لأفراد قوات الدعم السريع المسلحين، مما أدى إلى تفاقم الوضع الأمني الهش أصلاً في منطقة أبيي. كما تتواجد قوات الدعم السريع في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تقوم بالتجنيد.

وقبل أيام فقط، أدان مجلس الأمن الهجوم الأخير الذي تعرضت له قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من قبل عناصر مسلحة سودانية مشتبه بها. وقُتل أحد أفراد قوات حفظ السلام وأصيب آخر بجروح خطيرة. لا يمكننا أن نتحمل المزيد من عدم الاستقرار الإقليمي وتداعيات النزاع.

مع استمرار تدهور الوضع على الأرض في السودان، تستمر الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويروعنا انتشار العنف الجنسي على نطاق واسع، بما في ذلك ضد الأطفال، والاعتداءات على العاملين في المجال الإنساني. وقد وثق مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تضاعف عدد حالات القتل التعسفي للمدنيين ثلاث مرات بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل. تعزى هذه الزيادة بشكل كبير إلى العديد من حوادث الإعدامات بإجراءات موجزة في الخرطوم التي أفادت التقارير أن القوات المسلحة السودانية وحلفاءها نفذوها على أشخاص يشتبه في تعاونهم مع قوات الدعم السريع، بما في ذلك على أساس الهوية العرقية.

في الوقت نفسه، ما زلنا نشعر ببالغ القلق إزاء الوضع في الفاشر التي لا تزال قوات الدعم السريع تحاصرها. وفي 15 حزيران/يونيه، شنت قوات الدعم السريع هجوماً آخر على المدينة بعد أشهر من زيادة حشد المقاتلين، بما في ذلك تجنيد الأطفال في جميع أنحاء دارفور. إن ترسّخ الإفلات من العقاب يغذي هذه الانتهاكات وغيرها من الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويجب محاسبة جميع أطراف النزاع على أفعالهم. علاوة على ذلك، يجب ترجمة التزامات الأطراف المتحاربة بحماية المدنيين، بما في ذلك في إعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان الصادر في أيار/مايو 2023، إلى إجراءات ملموسة.

في الأسبوع الماضي، استمع مجلس الأمن إلى زملائنا في المجال الإنساني حول الوضع المأساوي. ونسعى إلى هدنة إنسانية يمكن التنبؤ بها ومحددة زمنياً لتسهيل التحركات الإنسانية الآمنة من وإلى المناطق المتضررة من القتال الدائر، بدءاً من الفاشر، والسماح للمدنيين بالمغادرة الطوعية والآمنة. وسنواصل حثّ الأطراف على إحراز تقدم في التدابير التي تعزز حماية المدنيين دون شروط مسبقة.

وشرع رئيس الوزراء إدريس، بعد أدائه اليمين الدستورية في 31 أيار/مايو، في تشكيل حكومة جديدة وأقال الحكومة السابقة في 1 حزيران/يونيه. وفي 19 حزيران/يونيه، ألقى خطابا إلى الأمة حدد فيه هيكل الحكومة الجديدة التي يسعى إلى تشكيلها، واصفا إياها بحكومة الأمل. وأعلن أنها ستتألف من 22 وزارة تضم تكنوقراط يتم اختيارهم على أساس الكفاءة والخبرة المهنية، دون انتماءات سياسية.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الانقسامات مستمرة داخل تحالف "تأسيس"، بقيادة قوات الدعم السريع، حول تشكيل الحكومة الموازية المزمع تشكيلها في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ونشجع جميع الأطراف على الحفاظ على وحدة السودان وسيادته وسلامة أراضيه كعنصر حاسم لحل مستدام للأزمة. وفي هذا الصدد، من الضروري وجود قيادة مدنية لبلورة توافق سياسي وصياغة رؤية شاملة للجميع بما يمكن من استعادة التحرك في عملية انتقالية سلمية بقيادة مدنية.

منذ إحاطتي الأخيرة (انظر S/PV.9777)، كثف المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى السودان، السيد رمطان لعمامرة، اتصالاته مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية للمساعدة في رسم مسار نحو إنهاء النزاع. ولا يزال المبعوث الشخصي على اتصال وثيق بالأطراف المتحاربة، بما يشمل الجهود الرامية إلى عقد مناقشات غير مباشرة بشأن تعزيز حماية المدنيين. وفي أعقاب زيارة المبعوث الشخصي إلى بورتسودان في نيسان/أبريل، جرت الاستعدادات لإيفاد فريق بقيادة مكتب المبعوث الشخصي للسفر إلى بورتسودان من أجل التحضير للخطوات التالية. ويقف المبعوث الشخصي على أهبة الاستعداد للتواصل مع قوات الدعم السريع بشكل مماثل في الوقت المناسب.

وقد تحدث المبعوث الشخصي لعمامرة أيضاً إلى رئيس الوزراء إدريس بعد تعيينه. كما أكد على أهمية دفع الجهود نحو حل سياسي شامل للجميع، وعرض استكشاف المسائل ذات الاهتمام المشترك ومسائل التعاون المشترك. ويبقى المبعوث الشخصي أيضاً على اتصال مباشر ومنتظم مع مجموعة واسعة من المجموعات المدنية اعترافاً بالدور الذي لا غنى عنه الذي تؤديه هذه المجموعات في إيجاد مخرج للأزمة الحالية، والأهم من ذلك، في تشكيل عمليات الانتقال في السودان في المستقبل.

ومن الواضح أن دعم الدول الأعضاء ونفوذها أمر لا غنى عنه لحفز تقدم ملموس على أرض الواقع. وأحث المجلس مرة أخرى على توحيد صفوفه في تقديم الدعم الكامل لجهود المبعوث الشخصي لعمامرة واستخدام نفوذه لدى الأطراف وداعميهم الخارجيين للضغط من أجل التزام حقيقي بالحوار وتهدئة الأوضاع.

وتلتزم الأمم المتحدة التزاماً عميقاً بتسخير القوة الجماعية للمنظمات المتعددة الأطراف في تنسيق جهود الوساطة. وقد شكل الاجتماع الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية الذي عُقد في بغداد في 16 أيار/مايو نقطة البداية لتوثيق التعاون بين الأطراف الفاعلة الرئيسية المتعددة الأطراف بشأن السودان والذي سيشمل أيضاً، في المستقبل، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

واستضاف الاتحاد الأوروبي أمس في بروكسل الاجتماع التشاوري الرابع حول تعزيز تنسيق مبادرات وجهود السلام في السودان. وكان ذلك بمثابة اجتماع هام آخر لدعم تحسين التنسيق وتعزيز الدعم السياسي. وتجمع هذه الآلية بين المنظمات المتعددة الأطراف والدول الأعضاء الرئيسية العاملة في مجال الوساطة في السودان. ونحن الآن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على المشاورات الخاصة بالانعقاد الخامس لهذه الآلية، الذي سيشترك في تنظيمه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أديس أبابا.

ومع تفاقم النزاع وانتشاره في جميع أنحاء العالم، فقد حان الوقت لاتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء معاناة الشعب السوداني التي لا معنى لها. لقد أُزهقت الكثير من الأرواح، وكان هناك الكثير جداً من الصدمات

والآلام، مع وجود خطر هائل لاندلاع حرب إقليمية بحيث لا يمكن السماح للنزاع بالتفاقم أكثر من ذلك. إنني أدعو المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً إلى العمل معاً، وأن يتكاتف شركاؤنا المتعددو الأطراف، وأن يقود المجلس الطريق لحل النزاع في السودان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسفير هوانغ.

السيد هوانغ (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للفقرة 3 (أ) ’4‘ من القرار 1591 (2005)، ومذكرة رئيسة مجلس الأمن المؤرخة 17 آذار/مارس (S/2025/163)، يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005)، المعنية بالسودان، تغطي الفترة من 12 كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى اليوم.

خلال تلك الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت اللجنة تقريرها السنوي لعام 2024، وهو متاح على الموقع الإلكتروني للجنة، وتلقت التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان (انظر S/2025/239) في 23 كانون الأول/ديسمبر 2024، وكذلك التحديثين الثالث والرابع الفصليين للفريق في 18 شباط/فبراير و 14 آذار/مارس على التوالي. وقد أتيح للجمهور التقرير النهائي للفريق في 17 نيسان/أبريل.

وفي كل من التقرير النهائي والتحديث الفصلي، أطلع الفريق اللجنة على آخر المستجدات بشأن الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، فضلاً عن الأثر الإقليمي للنزاع. وخلال المشاورات غير الرسمية التي أجرتها اللجنة في 9 نيسان/أبريل، ناقش أعضاؤها محتوى التقرير النهائي. وتواصل اللجنة نظرها في توصيات الفريق وإجراءات المتابعة.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن الغرض من نظام الجزاءات هو المساهمة في إحلال السلام في دارفور. ولا تزال لجنة القرار 1591 ملتزمة بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير هوانغ على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة لويس.

السيدة لويس (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لإطلاعكم اليوم على الحالة في السودان. اسمي شاينا لويس. وأنا كبيرة المستشارين وأخصائية شؤون السودان في مؤسسة منع وإنهاء الفظائع الجماعية. لقد غادرت السودان قبل أقل من أسبوع، حيث سافرت إلى بورتسودان والخرطوم، وأود أن أشارككم بعض الأفكار والتوصيات المتعلقة بالحالة الإنسانية وحماية المدنيين والأمل في مستقبل السودان.

في السودان، تبلغ نسبة المرافق الصحية المتوقفة عن العمل في مناطق النزاع ما يصل إلى 80 في المائة، وتعرضت المرافق الصحية للهجوم أكثر من 540 مرة. وعندما استعاد الجيش السيطرة على العاصمة في آذار/مارس، ابتهج الكثيرون بانتهاء الحرب. لكن الأمر لم ينتهِ بعد، ولا حتى في الخرطوم.

لقد التقيت بطفلة صغيرة في الثامنة من عمرها في مستشفى النو أصيبت برصاصة طائشة اخترقت أمان منزلها. تحدثت معي وهي تمسك بالدبابيس التي تثبت الأجزاء المحطمة من ساقها في مكانها. وكان هناك مريض آخر وهو طفل في وحدة العناية المركزة أصيب في بطنه برصاصة طائشة أيضاً. وكان قد خضع لعملية جراحية إلا أنه أصيب بإنتان الدم وهو الآن تحت التخدير على جهاز التنفس الصناعي مع احتمال الوفاة بنسبة 40 في المائة.

مثل الكثيرين، يعاني هؤلاء الأطفال من عواقب العنف الذي ينبغي ألا يتعرض له أي طفل على الإطلاق. والعديد من المرضى في مستشفى البلك والنو هم من الأطفال الذين يحتاجون إلى عمليات بتر بسبب اللعب بالذخائر غير المنفجرة. ويحتاج أكثر من 15 مليون طفل إلى المساعدة الإنسانية. ولكنهم يتعرضون لاستهدافهم أيضاً من جانب المتحاربين، بما يشمل تجنيدهم كجنود أطفال. وأبلغت اليونيسف عن 16 حالة اغتصاب لأطفال دون سن الخامسة، بما في ذلك اغتصاب أربعة أطفال رضع عمرهم سنة واحدة.

تلك هي حياة أشخاص تغيرت بشكل لا رجعة فيه. إن فهم الوضع الراهن في السودان يقتضي الإقرار بوجود تناقضات عميقة، أبرزها التناقض بين لا إنسانية الجهات المسلحة التي تشن حربها باستخدام أجساد المدنيين، في مقابل المسعفين ومنظمي العمل المجتمعي ومجموعات المجتمع المدني الذين يعملون كل يوم، مضحين بأرواحهم لتلبية احتياجات مجتمعاتهم.

كان مستشفى أحمد قاسم في بحري سابقاً أحد أهم مراكز زراعة القلب والكلى في السودان قبل الحرب. ولكن أثناء الحرب، استخدمت قوات الدعم السريع المنشأة كمحطة ترميد. لقد دمروا الجهاز الوحيد في البلد للتصوير بالرنين المغناطيسي للقلب، وحفروا الأرضيات والجدران لسرقة الأسلاك الكهربائية وأطلقوا النار على الآلات التي لم يتمكنوا من حملها ودمروها، مثل أجهزة التنفس الصناعي للأطفال، لأن قوات الدعم السريع تريد حرمان الأطفال من القدرة على التنفس.

وقد روى الأطباء والقابلات في جميع أنحاء العاصمة أنهم يعملون بموارد محدودة للغاية، ويضطرون إلى إجراء العمليات الجراحية وتوليد الأطفال على ضوء هواتفهم المحمولة، ويواجهون زيادة معدلات الوفيات نتيجة عدم القدرة على تعقيم المعدات الجراحية بسبب انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة وتوقف عمل المولدات الكهربائية. ويعكف العاملون في القطاع الصحي في شتى أنحاء البلد على إعادة البناء بإصرار وسط أنقاض الحرب، في محاولة للتعافي من التهديد الوجودي الذي شكّلته قوات الدعم السريع على البنية التحتية الصحية في السودان، غير أنهم بحاجة إلى أن يزيد المانحون الدوليون التمويل لمواجهة التحديات الهيكلية، مثل النقص الحاد في الأكسجين، ونقص المستهلكات الطبية، ونقص الكهرباء اللازمة لتشغيل المستشفيات.

كما أن إنكار القوات المسلحة السودانية لإعلان الأمم المتحدة بشأن المجاعة يعرّض حياة الناس للخطر، إذ أنه يعرقل تفعيل الهيكل العالمي للاستجابة للمجاعة. ويؤدي ذلك إلى حرمان الأطفال من المساعدات الغذائية الضرورية المنقذة للحياة في بلد يعاني فيه أكثر من طفل من بين كل ثلاثة أطفال من سوء التغذية الحاد، وهو ما يعادل ضعف الحد المطلوب لإعلان المجاعة. إننا نعلم أن خطر وفاة الأطفال المصابين بسوء التغذية يزيد أحد عشر ضعفاً عن خطر وفاة الأطفال الذين يحصلون على تغذية كافية.

يجب على الدول الأعضاء الضغط على القوات المسلحة السودانية لإنهاء إنكارها للمجاعة بدوافع سياسية والسماح بالنشر الكامل لعناصر الاستجابة للمجاعة في السودان.

يُطلب منا، بصفتنا مناصرين للحقوق، ألا تتملكنا أبداً عواطفنا ومشاعرنا، ولكنني أشعر بالغضب. وأشترك في هذا الشعور مع كثيرين غيري ممن يواجهون واقع الحرب في السودان. إنني غاضبة لأن هذا المدّ من المعاناة الإنسانية لا يمكن إيقافه إلا بإسكات السلاح. ومع ذلك، لا تزال قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية مصرتين على السعي إلى حل عسكري، في حين لا يوجد مثل هذا الحل.

وبدلاً من ذلك، ما زلنا في العام الثالث من هذه الحرب التي تسببت في أكبر أزمة إنسانية وأزمة حماية في العالم. ينبغي أن نشعر جميعاً بالسخط لأن خطة الاستجابة الإنسانية للسودان لعام 2025 لم يتم تمويلها إلا بنسبة 14 في المائة فقط على الرغم من أننا تجاوزنا منتصف العام. إن خفض المساعدات عالمياً يقتل المدنيين السودانيين في الوقت الذي تستمر فيه التهديدات في التصاعد، خاصة بالنسبة للنساء والشباب.

وتأتي خدمات منع العنف الجنساني والتصدي له في المرتبة الثانية من حيث التأثر بتخفيضات التمويل تلك. قالت ليلى، وهي أم احتجزتها قوات الدعم السريع، لصندوق الأمم المتحدة للسكان ما يلي:

”عندما يغادر الضباط، يبدأ الجنود في اغتصاب السجينات. كانوا يأخذون الشابات إلى الفناء، وكنا نسمع طوال الليل صراخ الفتيات والنساء.“

وقد اضطرت 63 في المائة من النساء اللاتي يعلن الأسر المعيشية إلى ممارسة الجنس من أجل البقاء، من أجل الحصول على المياه النظيفة أثناء تفشي الكوليرا، وكانت أكبر حالات تفشي المرض في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية.

ينبغي لنا جميعاً أن نظهر مشاعرنا وعواطفنا، وينبغي لنا أن نستخدم هذه العواطف لدفع عجلة التغيير، لدفع المتحاربين نحو حماية المدنيين والسلام المستدام. ينبغي لنا جميعاً أن نشعر بالغضب إزاء ما حدث منذ أن ألقيت كلمتي الأخيرة في القاعة (انظر S/PV.9822)، قبل أقل من ستة أشهر، حيث أكدت بشكل لا لبس فيه أن قوات الدعم السريع تحاول مواصلة الإبادة الجماعية في دارفور، إذ انتقلت منذ ذلك الحين إلى المرحلة التالية من حملتها من خلال قتل مئات المدنيين في زمزم، وهو أكبر مخيم للنازحين في السودان. وقد فرّ أكثر من 000 400 شخص للنجاة بحياتهم، إلا أن قوات الدعم السريع منعت الفئات الأكثر ضعفاً من المغادرة. وعادت الأمهات الهاربات إلى حدود المخيم متلهفات للعثور على أطفالهن المفقودين ولم يقابلن سوى بالمزيد من التهديدات بالعنف من قبل المسلحين. أين أطفالهن المفقودون؟

ينبغي أن نشعر جميعاً بالغضب لأن قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية لا تستطيعان مواصلة حربهما إلا من خلال دعم داعميهما الخارجيين، مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر. ولكن يجب علينا أيضاً أن ندرك تواطؤ بلدان أخرى حول العالم، بما في ذلك بعض البلدان في المجلس، التي لا تزال تعطي الأولوية للاستثمارات الإماراتية على أرواح ودماء المدنيين.

وبينما يسعى المجتمع الدولي إلى وقف إطلاق النار، يجب عليه أيضاً أن يدعم حماية المدنيين في السودان. يفتقر ملايين السودانيين إلى إمكانية الوصول المستمر إلى شبكات الاتصالات منذ أكثر من عام

ونصف العام. ويجب إعطاء الأولوية لاستعادة وصيانة إمكانية الوصول إلى خدمات الاتصالات لضمان وصول المدنيين إلى المعلومات والعمليات المصرفية عبر الأجهزة المحمولة حتى يتمكنوا من شراء الغذاء والماء، كحد أدنى. كما ينبغي لسلطات القوات المسلحة السودانية أن تفرج عن معدات الاتصالات المحتجزة في مطار بورتسودان منذ تشرين الأول/أكتوبر 2024، للتدليل على التزامها الدائم برفع التعتيم عن السودان.

ولكن بدلاً من الالتزام بحماية المدنيين، تستمر قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية في إيجاد طرق جديدة لإلحاق الأذى بهم في محاولة لكسب الشرعية السياسية الدولية. وقد أنشأت قوات الدعم السريع التي تمارس الإبادة الجماعية حكومة موازية الآن، في حين استعادت شخصيات من حزب المؤتمر الوطني المحظور التابع للرئيس السابق عمر البشير مواقع السلطة في شرق البلد.

وفي الوقت نفسه، شنّت قوات الدعم السريع هجمات بطائرات مسيرة مشتراة من جانب الإمارات ضد البنية التحتية المدنية الحيوية. ويؤدي انتشار الطائرات المسيرة، بما في ذلك الطائرات التركية المسيرة التي زُودت بها القوات المسلحة السودانية والمقدمة من بلدان أخرى، إلى تغيير الخطوط الأمامية العسكرية من لحظة إلى أخرى. إن قوات الدعم السريع مسؤولة عن الأضرار الكبيرة التي لحقت بالبنية التحتية للكهرباء والمياه في البلد، التي كانت السبب في التفشي الأخير لوباء الكوليرا، حيث افتقر المدنيون إلى المياه في منازلهم، واضطر العديد منهم إلى الشرب مباشرة من نهر النيل.

يجب أن نشعر بالامتعاض لأنه قبل ستة أيام فقط، استهدفت طائرة مسيرة يشتبه في أنها تابعة للقوات المسلحة السودانية مستشفى في غرب كردفان، مما أسفر عن مقتل أكثر من 40 شخصاً وتدمير أجهزة غسيل الكلى المنقذة للحياة والتي تم تسليمها قبل أسبوع فقط. ولجأت القوات المسلحة السودانية إلى إلقاء البراميل المتفجرة الحارقة على المدنيين في جميع أنحاء دارفور، مما أسفر عن مقتل المئات في الأسواق أو المصلين في المساجد. يجب أن تتوقف جميع الانتهاكات ضد المدنيين على الفور.

ومن واجب المجلس أن يفعل أكثر من مجرد أن يكون شاهداً على الحرب؛ يجب أن يتخذ إجراءات. فالقرارات مجرد حبر على ورق دون إرادة سياسية لتنفيذها. يجب علينا بذل المزيد من الجهود للوقوف إلى جانب الحركة المؤيدة للسلام والمناهضة للحرب في السودان، لإعلاء أصوات السودانيين المنادين بالسلام، وضمان محاسبة مرتكبي الجرائم الفظيعة، ووضع حد لعقود من الإفلات من العقاب الذي تعيش عليه النخبة المسلحة في السودان.

إن هذه الحرب هي محاولة لتدمير الثورة السلمية الديمقراطية التي يقودها الشباب السوداني، وخاصة الشابات السودانيات. غير أن هناك جرأة في الروح لا يمكن سحقها. إن رؤيتهم للسلام والعدالة والحرية ليست خرافات وأساطير. إنها باقية في شوارع السودان. وهي تنبض بالحياة في الأطباء العاملين في المستشفيات الحكومية الذين يقدمون العلاج مجاناً لمجتمعاتهم المحلية، على الرغم من عدم حصولهم على رواتبهم منذ أكثر من عامين. وهي تنبض بالحياة في العديد من المبادرات الشعبية، من غرف الاستجابة لحالات الطوارئ إلى المطابخ المجتمعية ومجموعات المساعدة المتبادلة التي تتصدى للأزمة الإنسانية

المتصاعدة. وهي تنبض بالحياة في الطفلة الصغيرة التي ستلتئم عظامها في غضون أسابيع قليلة، والتي تحلم بأن تكون آمنة في منزلها، وأن تتمكن من العودة إلى المدرسة والعيش بسلام.

إن السودان ينادي من أجل الأمل – كل ما نحتاج إليه هو أن نتحلّى بالشجاعة لنفتح أعيننا وقلوبنا لنصغي إليه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة لويس على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي، والممثل الدائم لجمهورية كوريا، والسيدة لويس على إحاطاتهم اليوم.

وسأدلي بنقاط ثلاث.

أولاً، يتحمل المدنيون، وخاصة النساء والفتيات، العبء الأكبر من هذا النزاع المدمر. إنهم يستحقون العمل من أجلهم ومحاسبة المسؤولين عن النزاع. في الأسبوع الماضي، تعرض مستشفى لهجوم في غرب كردفان، وتشير التقارير إلى أن ذلك أسفر عن مقتل 40 مدنياً. وقد سلطت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان مؤخراً الضوء على تزايد العنف الجنسي والجنساني، كما يوثق آخر تقرير للأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/2025/247) حالات مروعة من الاختطاف والتجنيد والعنف ضد الأطفال. يجب التحقيق في هذه الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها. وتدعو المملكة المتحدة طرفي النزاع إلى الوفاء بالتزاماتهما بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما يتماشى مع القانون الدولي والالتزامات التي تعهدا بها في جدة.

ثانياً، إن الأزمة في السودان هي من بين أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم ومن بين أكثر البيئات خطورة على العاملين في المجال الإنساني. ففي هذا الشهر فقط، تعرضت قافلة تابعة للأمم المتحدة لهجوم، وقُتل خمسة من العاملين في المجال الإنساني بشكل مأساوي. وفي شهر نيسان/أبريل، شاركت المملكة المتحدة في استضافة مؤتمر لندن للسودان الذي جمع أكثر من بليون دولار لتمويل المساعدات الإنسانية.

ولكن لا يمكن أن تصل المساعدات إلى من تعتمد حياتهم عليها دون إمكانية الوصول ودون أمان.

ونظرا لأن موسم الأمطار القادم يزيد من خطر المجاعة والأمراض، يجب إفساح المجال بشكل عاجل للعاملين في المجال الإنساني لكي يعملوا. ولذلك نؤيد دعوات الأمينة العامة المساعدة بوبي إلى تنفيذ هدن إنسانية. فالعاملون في المجال الإنساني يحتاجون إلى الوصول الآمن والمستدام ودون عوائق إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء السودان. وندعو الطرفين إلى توفير ضمانات أمنية للعاملين في المجال الإنساني، وإزالة العوائق البيروقراطية، وضمان ترجمة هذه الخطوات إلى تحسينات حقيقية في إمكانية الوصول في الميدان.

ثالثا، لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. ولن تؤدي هياكل الحكم الموازية والتغييرات الانفرادية في الدستور إلا إلى تشديد الأزمة. ويتوقف التقدم على احترام سيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه. ونرحب

بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة لطرح عملية سياسية شاملة للجميع. ونؤكد على أهمية التواصل مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة السودانية، لا سيما المدنيين.

وستواصل المملكة المتحدة دعم الجهود المبذولة من أجل عملية انتقالية حقيقية بقيادة مدنية تكفل استعادة السلام وحماية سيادة السودان وإرساء أساس مستقبل ديمقراطي. ونتطلع إلى العمل بشكل بناء، كمجلس، لتحقيق هذا الهدف.

السيد سون لاي (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بوبي والسفير جونكوك هوانغ، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، على إحاطتيهما. كما استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة لويس. ونرحب بحضور الممثلين الدائمين للسودان ومصر والإمارات العربية المتحدة في جلسة اليوم.

إن النزاع في السودان، الذي دخل عامه الثالث، يتسم بتوسع نطاق القتال بلا هوادة، وضعف آفاق وقف إطلاق النار، وتعذر تحقيق السلام. وفي الوقت نفسه، أوقعت الأزمة الإنسانية المتفاقمة الشعب السوداني في معاناة شديدة مع ما يترتب عليها من آثار بعيدة المدى، مما يبعث على الحزن الشديد. وينبغي للمجتمع الدولي تكثيف مساعيه في المجالات الخمسة التالية.

أولا، يجب أن نبذل قصارى جهدنا للتوصل إلى وقف إطلاق النار وإنهاء القتال. وتعارض الصين وتدين الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك الاعتداءات الأخيرة على الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وموظفيها في دارفور. ويجب على الأطراف المتنازعة الامتثال بجدية لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ والوفاء بالالتزامات بموجب إعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان؛ ووقف الأعمال العدائية في أقرب وقت ممكن، وتهدئة الحالة؛ والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بحماية البنية التحتية المدنية، مثل المستشفيات والمدارس؛ وضمان سلامة المدنيين. وينبغي لجميع الأطراف أن تؤدي دورا بنّاء في هذا الصدد، وأن تعمل معا لمساعدة السودان على العودة إلى السلام الدائم.

ثانيا، يجب أن نشارك بنشاط في الوساطة والمساعي الحميدة. وتشير الصين إلى أن الاتحاد الأوروبي استضاف مؤخرا جولة جديدة من المحادثات لتعزيز التنسيق في مبادرات وجهود السلام في السودان. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى تسريع التآزر لبذل المساعي الحميدة وتشجيع مشاركة الأطراف وأصحاب المصلحة مشاركة واسعة في آليات الوساطة من أجل ضمان التنفيذ الفعال للنتائج ذات الصلة. وتدعو الصين الأمم المتحدة إلى تعزيز التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية وغيرها، بهدف التوصل إلى حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية من خلال جمع كل أطراف النزاع على طاولة المفاوضات للدخول في حوار مستمر لإعطاء الأولوية لمصالح الشعب السوداني كافة.

ثالثا، يجب علينا الاستمرار في دفع العملية السياسية إلى الأمام. ويشكل تعيين السيد إدريس رئيسا للوزراء والتشكيل الأولي لمجلس وزراء مدني في السودان مؤخرا خطوات إيجابية نحو تنفيذ خارطة الطريق السياسية التي ينبغي أن تحظى بدعم المجتمع الدولي. ويحق للسودان أن يستكشف بشكل مستقل مسارات

التنمية والترتيبات المؤسسية المناسبة لظروفه الوطنية. وعلى جميع الأطراف أن تحترم بصدق سيادة السودان ووحدته وسلامته الإقليمية؛ واستخلاص الدروس من التاريخ؛ والامتناع عن وضع مطالب أو معايير غير معقولة، ناهيك عن فرض حلول خارجية.

رابعا، يجب أن نكفل استمرار المساعدة الإنسانية. وترحب الصين بإعلان الحكومة السودانية تمديد فتح معبر أدري الحدودي وتقديمها تقريرا فصليا عن الآلية الوطنية لحماية المدنيين إلى مجلس الأمن. ونؤيد تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية على مواصلة تحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، والاستعداد لمواجهة الفيضانات والأوبئة خلال موسم الأمطار، ومنع تفاقم الأزمة الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي، لا سيما الجهات المانحة التقليدية، زيادة مساهماته بدلا من خفضها والوفاء بالتزاماته التمويلية.

خامسا، يجب علينا أن نتحكم بدقة في الآثار غير المباشرة للنزاع. وتدل الهجمات الأخيرة عبر الحدود على استمرار امتداد النزاع في السودان خارج الحدود، مما يهدد الأمن والاستقرار الإقليميين. وتثني الصين على الدول المجاورة للسودان لاستضافتها أعدادا كبيرة من اللاجئين السودانيين رغم الصعوبات التي تواجهها، وتدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الدعم لدول المنطقة لتعزيز مراقبة أمن الحدود، والتصدي على نحو أفضل لتدفقات اللاجئين عبر الحدود والتحويل غير المشروع لوجهة الأسلحة من أجل صون السلام والاستقرار في القرن الأفريقي.

وما فتئت الصين تتخذ موقفا موضوعيا ومحايدا بشأن مسألة السودان. ونأمل أن يتوصل السودان إلى وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن، والتخفيف من وطأة الحالة الإنساني، والمضي قدما في العملية السياسية، واستعادة السلام والاستقرار والتنمية والازدهار الوطني على وجه السرعة. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة القيام بدور بناء في هذا الصدد.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطتها الواقعية وأشكر السيدة لويس على مشاطرتنا رؤاها.

إن النزاع في السودان، كما أبرز مقدمو إحاطات اليوم، لم ينتهِ بعد، ولا تزال المعاناة الإنسانية تتفاقم. فقد فرّ أكثر من 12 مليون شخص من منازلهم، وسقط عدد لا يحصى من الأرواح. ويعيش الآن أكثر من 70 في المائة من سكان السودان في فقر. وتواجه النساء والفتيات عنفا جنسيا مروعا. وتستمر الهجمات العشوائية بالأسلحة المتطورة. وتتعرض المستشفيات القليلة العاملة للقصف. وتحولت المدارس والأسواق إلى أنقاض. ويتجلى في ذلك الاستخفاف التام بحياة الإنسان وكرامته لدى الأطراف المتحاربة السودانية.

وأود اليوم أن أدلي بالنقاط التالية.

أولا، ندعو جميع الجهات الفاعلة الخارجية إلى تحويل التركيز من توريد الأسلحة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة. ويسعى الطرفان بنشاط للحصول على دعم خارجي لتمويل مجهودهما الحربي، ويبدو أن العديد من الشركاء الدوليين مهتمون بالحفاظ على خطوط الإمداد المربحة أكثر من اهتمامهم بتعزيز السلام. وأوجدت هذه الدينامية حلقة مفرغة تديم فيها المصالح الخارجية الانقسامات الداخلية. ونتيجة لذلك، تستمر

الانتهاكات الصارخة لحظر الأسلحة بل وتشتد. وباستخدام كلا الطرفين المتحاربين للأسلحة المتطورة التي تم توريدها من الخارج، تزداد قدرة العمليات العسكرية على التدمير، مما أدى إلى تدمير منهجي للبنية التحتية المدنية الحيوية، مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية والمستشفيات، فضلا عن الهجمات المتعمدة على مخيمات النازحين. وعلى الرغم من هذه الحالة المثيرة للقلق، لم يعيَّن بعد فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005)، بشأن السودان. وندعو إلى تعيين الفريق فورا من أجل توجيه إشارة واضحة بأنه سيجري التدقيق بعناية في أي انتهاكات.

ثانيا، علينا مواصلة الاهتمام بتأثير النزاع في السودان على البلدان المجاورة والمنطقة ككل. وتؤكد الاشتباكات الأخيرة بالقرب من منطقة المثلث الحدودي بين مصر وليبيا والسودان على تزايد خطر امتداد النزاع خارج حدود السودان. وإضافة إلى ذلك، يؤثر النزاع في السودان تأثيرا مباشرا بالفعل على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في مناطق الحدود الجنوبية، كما يتضح من الهجمات التي تعرضت لها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الأسبوع الماضي، واستمرار قوات الدعم السريع في الاستيلاء على عتاد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بالقوة. وندين بأشد العبارات هذه الهجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وندعو إلى محاسبة مرتكبيها. ومن خلال التوغلات في البلدان المجاورة، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، تستغل قوات الدعم السريع أو الجماعات المسلحة السودانية الأخرى الفراغ الأمني لإقامة تعاون مع العناصر المسلحة المحلية.

والزيادة الأخيرة في هذه التطورات تهدد مباشرة سلامة حفظة السلام في المنطقة المجاورة، وتنشر العنف وتعرقل جهود السلام في المنطقة ككل.

ثالثا، بالنظر إلى الأزمة الإنسانية غير المسبوقة في السودان، من الأهمية بمكان زيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لتخفيف المعاناة الإنسانية. ونؤكد من جديد إدانتنا القوية للهجمات التي وقعت في أوائل حزيران/يونيه على قوافل المساعدات الإنسانية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف، والتي عرضت عمال الإغاثة للخطر وحرمت الفئات السكانية الضعيفة من المساعدات المنقذة للحياة. وفي ظل النقص الحالي في التمويل، لا تصل الإمدادات الإنسانية المحدودة المتاحة حتى إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ويجب على القوات المسلحة السودانية أن تقلل من العقبات البيروقراطية لتسهيل إيصال المساعدات، في حين يجب على قوات الدعم السريع وقف العرقلة المتعمدة للعمليات الإنسانية التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

رابعا، هناك حاجة ماسة إلى إحراز تقدم ملموس لتنشيط العملية السياسية المتوقفة في السودان. وعلى الرغم من المبادرات العديدة الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي، لم يسفر تشتت الجهود عن تقدم يذكر على الرغم من دخول النزاع في السودان عامه الثالث، وهو أمر مؤسف للغاية. ولا تزال العقبة الأساسية هي الاعتقاد الخاطئ لدى الأطراف السودانية المتحاربة أن الحلول العسكرية أفضل من التسويات التفاوضية. وللخروج من هذا المأزق، يجب على دول المنطقة ذات النفوذ والجهات الفاعلة الدولية والمبعوث الشخصي للأمين العام مضاعفة جهودهم لجلب الأطراف المتحاربة إلى طاولة المفاوضات. وفي هذا الصدد، نحيط علما بنتائج الاجتماع التشاوري الذي عُقد أمس في بروكسل، والذي استضافه الاتحاد الأوروبي. وندعو

أيضا إلى تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للتوصل إلى سبل للمضي قدما في عملية سياسية شاملة وجامعة.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمينة العامة المساعدة مارتا بوبي والسفير جونكوك هوانغ، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005)، بشأن السودان، على إحاطتيهما الثاقبتين بشأن الحالة السياسية والإنسانية في السودان. كما نحيط علما بملاحظات السيدة شاينا لويس.

ونشيد بالعاملين الشجعان في المجال الإنساني لالتزامهم بقضية الإنسانية، بما في ذلك في السودان.

وتعرب باكستان عن قلقها البالغ إزاء استمرار معاناة المدنيين نتيجة النزوح على نطاق واسع وتدمير البنية التحتية الحيوية والتحديات التي تواجهها عمليات تقديم المساعدة. ونقف إلى جانب إخواننا وأخواتنا السودانيين في هذا الوقت العصيب. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة إذا أراد منع أي تدهور آخر للحالة الخطيرة السائدة. فالعرقلة المتعمدة للمساعدات الإنسانية والهجمات على المدنيين تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني.

والهجوم الذي وقع في 2 حزيران/يونيه على قافلة برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف في الكوما، والذي أسفر عن مقتل خمسة من عمال الإغاثة وتدمير إمدادات حيوية، يجسد الاستهداف المنهجي للعاملين في المجال الإنساني في السودان. وليست هذه حوادث معزولة: فقد تكررت هجمات الميليشيات التي تستهدف المرافق المدنية، بما في ذلك قصف مستودع تابع لبرنامج الأغذية العالمي في الفاشر والهجمات على بورتسودان، البوابة الرئيسية للمساعدات الدولية وملجأ النازحين. وأدت الضربات على شبكة الكهرباء والمطار وقاعدة القوات الجوية في بورتسودان إلى شل إيصال المساعدات الإنسانية ونزوح مئات الآلاف من الباحثين عن ملجأ. وأضاف استخدام الطائرات المسيرة المتطورة ديناميات جديدة ومعقدة وفتاكة إلى النزاع. وكما أوضحت الأمينة العامة المساعدة بوبي، فإن امتداد النزاع يثير قلقا بالغا.

وتدين باكستان بشدة جميع الأعمال الوحشية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وتدعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في السودان من أجل الشعب السوداني. ونحث جميع الأطراف على تيسير إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق. وندعو الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما بشأن حماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية بموجب إعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل مع حكومة السودان للمساعدة على تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في البلد. ولم تموَّل خطة الاستجابة الإنسانية في السودان لعام 2025، التي تتطلب 4,16 بلايين دولار، إلا بنسبة حوالي 14 في المائة. وندعو إلى سد هذه الفجوة الكبيرة في التمويل. فلا يمكن الدفاع عن خفض الجهات المانحة الرئيسية للمساعدات في ظل تزايد الاحتياجات.

ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة السودانية عملا بخارطة الطريق الانتقالية التي وضعتها لتحقيق الاستقرار في البلد، والتي تشمل تعيين رئيس وزراء جديد مكلف بتشكيل حكومة تكنوقراطية شاملة للجميع، وتخفيف المعاناة الإنسانية ودفع عملية انتقال سياسي سلمي.

وتثني باكستان على جهود المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد لعمامرة، وتشجع جميع الأطراف على العمل معه بحسن نية. ونؤيد مختلف مبادرات السلام التي يجري اتخاذها لتحقيق الاستقرار في السودان. ويجب توحيد هذه المبادرات بحيث تكمل بعضها بعضا تحت رعاية الأمم المتحدة والمبعوث الشخصي. والأهم من ذلك أن العملية السياسية يجب أن تكون جامعة وأن تعالج مختلف أبعاد الحالة بشكل شامل إذا أُريد أن تفضي إلى حل دائم.

وفي الختام، تؤكد باكستان تأييدها لوحدة السودان واستقلاله وسيادته وسلامة أراضيه. ونعرب عن دعمنا المستمر لجميع الجهود الرامية إلى تسوية الحالة في السودان بالوسائل السلمية بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبهدف تخفيف معاناة ملايين المدنيين السودانيين.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية أن أشكر الأمينة العامة المساعدة، السيدة مارتا بوبي، والسيدة شاينا لويس، على إحاطتيهما. وأود أيضا أن أشكر السيد جونكوك هوانغ، الممثل الدائم لجمهورية كوريا، على إحاطته.

إن العروض التي استمعنا إليها للتو تؤكد، للأسف، إصرار الطرفين المتحاربين على مواصلة القتال، بغض النظر عن الدمار الذي يلحقانه ببلدهما، وخطورة الكارثة الإنسانية الجارية في السودان وحجمها.

وترى فرنسا ثلاثة مجالات عمل عاجلة بالنسبة لمجلس الأمن والمجتمع الدولي.

أولا، يجب أن يساهم المجتمع الدولي في تحقيق وقف لإطلاق النار. وهذه هي الأولوية. ونجدد دعوتنا لقوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية والميليشيات المتحالفة معها إلى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن. فلا يوجد حل عسكري لهذه الحرب. أما استمرار الأعمال العدائية فإنما يزيد من خطر التقسيم الفعلي للسودان، الذي ستترتب عنه عواقب شديدة في المنطقة، ويزيد من معاناة الشعب السوداني.

وتؤيد فرنسا جميع جهود الوساطة الدولية الرامية إلى تحقيق السلام. ونرحب على وجه الخصوص بعمل المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد لعمامرة، وندعو جميع الأطراف إلى التعاون معه. فلعمل على استعادة زخم جميع المبادرات المتخذة وفقا لروح مؤتمر لندن بشأن السودان الذي عقد في 15 نيسان/أبريل. ويهدف الاجتماع التشاوري الذي عقد أمس في بروكسل، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، إلى المساهمة في هذا الجهد.

إن العمل على وقف إطلاق النار يعني أيضا إنهاء الدعم الأجنبي للأطراف المتحاربة، الذي ينتهك القانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة. وتدعو فرنسا جميع الدول إلى الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم – المالي أو اللوجستي أو العسكري – للأطراف المعنية.

ثانيا، يجب على المجلس والمجتمع الدولي تشجيع عملية سياسية ستمكن من تحقيق سلام دائم وعملية انتقالية. ولن يتسنى تحقيق انتقال سياسي نحو حكومة ديمقراطية مدنية وفقا لتطلعات الشعب السوداني إلا من خلال عملية تشارك فيها جميع الأطراف والمجتمع المدني السوداني بأكمله، مع استعادة الزخم الديمقراطي الذي تقطع فجأة في عام 2021.

وقد أدان المجلس، في آذار/مارس، إعلان قوات الدعم السريع وحلفائها اعتزامها تشكيل حكومتها الخاصة (انظر S/PV.9878). وتدعو فرنسا جميع الأطراف، بما في ذلك السلطات التي تقودها القوات المسلحة السودانية، إلى العمل من أجل حفظ البلد وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء حوار سياسي شامل بين السودانيين.

ثالثاً، يجب أن نعالج الأزمة الإنسانية الملحة. فخلال هذا الأسبوع أدت غارة مدمرة على مستشفى في غرب كردفان إلى مقتل حوالي 40 مدنياً. تدين فرنسا جميع هذه الهجمات. ويجب محاسبة المسؤولين عنها، بما في ذلك أمام المحاكم الدولية إذا اقتضى الأمر. وينطبق الأمر نفسه على المسؤولين عن الفظائع العديدة التي ارتُكبت في جميع أنحاء البلد، لا سيما ضد الأطفال والنساء. ويجب أن ينظر مجلس الأمن في فرض جزاءات جديدة.

وندعو جميع الأطراف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية أخيراً بشكل آمن وسريع ودون عوائق إلى جميع السكان المحتاجين – أينما كانوا، عبر الحدود وخطوط المواجهة. وندعو إلى هدن إنسانية لتمكين الوصول الآمن إلى المحتاجين. وتذكّر فرنسا بوجوب حماية العاملين في المجال الإنساني في جميع الأوقات، وفقاً للقانون الدولي وللقرار 2730 (2024).

أخيراً، إن وفاء أطراف النزاع بالتزاماتها بموجب إعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان وبالالتزامات الإنسانية الأخرى أمر ملح. ويسري هذا الإعلان في جميع أنحاء السودان.

ويجب أن يتصرف المجلس بمزيد من الحزم لدعم السلام في السودان وحماية وحدة البلد.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي والسيدة لويس على إحاطتيهما الرصينتين. وأشكر أيضاً الممثل الدائم لجمهورية كوريا على إحاطته بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005)، بشأن السودان.

لقد رسم مقدمو الإحاطات مرة أخرى صورة قاتمة ومثيرة للقلق لبلد دمره النزاع، ولشعب محاصر في دوامة لا نهاية لها من العنف واليأس في خضم واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

ونتلقى كل شهر تقارير مروعة عن مذابح واغتصاب ومعاناة إنسانية – من دارفور إلى كردفان وفي مناطق أخرى. ويساورنا قلق بالغ إزاء الحالة المقلقة في السودان والخطر الداهم المتمثل في وقوع المزيد من الفظائع. وفي غياب بوادر توفُّر إرادة سياسية في الأفق، نعتقد أن على المجلس أن يتحمل مسؤوليته.

وإزاء هذه الخلفية المريرة، أود أن أطرح ثلاث نقاط.

أولاً، في هذه اللحظة العصيبة التي يمر بها السودان وشعبه، نجدد دعوتنا إلى وضع حد فوري للنزاع من خلال وقف لإطلاق النار كامل وشامل على مستوى البلد – وقف يؤكد سيادة السودان ووحدته وسلامته الإقليمية. فقد طال ركود العملية السياسية في الوقت الذي استمر فيه اللجوء إلى الحلول العسكرية. ويتحتم علينا تغيير هذا التوازن. ونواصل تشجيع المبعوث الشخصي لعمامرة على التواصل مع جميع الأطراف من

خلال مشاورات شاملة للجميع، بما يؤدي إلى عملية سياسية يمتلك زمامها ويقودها السودانيون. علاوة على ذلك، نكرر إدانتنا القوية للتدخلات الخارجية التي تعقد سبيل السلام في السودان.

ثانياً، وكما نقلت السيدة لويس بقوة، فإن التقارير عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في السودان منتشرة على نطاق واسع ومتفشية وتمر دون عقاب، وتؤثر على أكثر من 13 مليون شخص. وقد تلقينا تقارير عن اعتقالات تعسفية وتعذيب وزيادة حادة في العنف الجنسي والجنساني. وتتعرض النساء والفتيات للاغتصاب والاختطاف والاسترقاق والزواج القسري، خاصة في مخيمات النازحين التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع. وتبرز البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان حجم المعاناة الإنسانية المتفاقمة، مشددةً على ضرورة كسر دائرة العنف. ونطالب بالعدالة والمحاسبة على هذه الجرائم دون تأخير. علاوة على ذلك، ندعو جميع الأطراف إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وبعثة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة.

ثالثاً، لا تزال العمليات الإنسانية في السودان تواجه هجمات مستهجنة. فكما سمعنا، أفيد بمقتل حوالي 40 شخصاً هذا الأسبوع وحده – العديد منهم من الأطفال والعاملين الطبيين – عندما قُصف مستشفى في ولاية غرب كردفان. ويأتي ذلك في أعقاب الهجوم المروع الذي تعرضت له قافلة مشتركة بين برنامج الأغذية العالمي واليونيسف كانت تسعى للوصول إلى الفاشر المحاصرة.

ولا نزال نطالب بالوصول الفوري للمساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء السودان دون عوائق ودون تأخير. ويشمل ذلك منح التأشيرات اللازمة لأفراد الأمم المتحدة. فمن غير المقبول أن يستمر تعذر وصول المساعدات الإنسانية إلى الفاشر لأكثر من عام، بوجود عدد لا يحصى من الأرواح التي تتأرجح على حافة المجاعة. ونؤيد الدعوة إلى هدنة إنسانية. وبالمثل، نطالب جميع الأطراف بوقف استغلالها الأناني والخطير للمساعدات الإنسانية والتعاون مع الأمم المتحدة وشركائها.

فلننظر بصدق إلى الحقائق. لقد دخلت هذه الحرب عامها الثالث. ومر عامان على إعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان. ومر عام على آخر قرار اتخذه المجلس بشأن هذا البند (القرار 2736 (2024))، سعى إلى إنهاء حصار الفاشر. ومع ذلك، وبينما نحن جالسون هنا اليوم، فإننا لم نشهد حتى الآن أي مؤشر على التحسن.

مزق هذا النزاع النسيج الاجتماعي للسودان وأغرق شعبه في حالة من اليأس، بينما أثر سلباً على البلدان المجاورة. ويجب على المجلس أن يتكاتف الآن أكثر من أي وقت مضى للبحث عن أرضية مشتركة والعمل معاً للتوصل إلى حل مستدام للسودان. والدانمرك على استعداد للمشاركة البناءة مع جميع أعضاء المجلس لتحقيق هذه الغاية.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي والسيدة لويس على إحاطتيهما. وأشكر أيضا السفير جونكوك هوانغ على ما قدمه من معلومات مستكملة عن عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان.

لقد كانت الإحاطتان اللتان استمعنا إليهما هذا الصباح مقلقتين للغاية. ومع كل إحاطة، كانت الحقائق المقدمة تثير المزيد من القلق. وما يجعل هذه المعاناة لا تُحتَمَل هو أنها ليست قدراً محتوماً. فهي ليست

نتيجة كارثة طبيعية أو حالة طوارئ غير متوقعة. وهذا الحجم من الدمار البشري من صنع الإنسان – وهو نتاج خيارات: شن الحرب بدلاً من السعي إلى السلام، وعرقلة المساعدات بدلاً من تمكينها، وقتل المدنيين بدلاً من حمايتهم، واستهداف العاملين في المجال الإنساني بدلاً من السماح لهم بالعمل.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولاً، إن هذا النزاع من صنع الإنسان، ويجب أن يكون حله من صنع الإنسان أيضاً. فعلى مدى أكثر من عامين، رُفضت أو هُمشت المبادرات الموثوقة والنداءات للتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي بينما تصاعد العنف من حيث الحجم وتطوُّر الأسلحة ووحشية التنفيذ. ولا يوجد طريق إلى السلام من دون تحديات، ولكن رفض حتى محاولة سلوكه هو خيار، وهو خيار يأتي على حساب أرواح السودانيين. لذلك نجدد دعواتنا لقوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية لإسكات البنادق والوفاء بالتزاماتها بحماية المدنيين؛ وللجهات الفاعلة الخارجية للامتناع عن الأعمال التي تؤجج النزاع؛ وللدول لأن تحترم حظر الأسلحة وتنفذه بصرامة؛ ولجميع الأطراف لضمان وتيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ومستدام ودون عوائق. وندعم عمل المبعوث الشخصي للأمين العام إلى السودان، السيد لعمامرة، وعمل الشركاء الدوليين الآخرين الذين يعملون من أجل هدف واحد: تحقيق السلام المستدام والاستقرار الطويل الأمد من أجل وحدة السودان وسيادته وسلامته الإقليمية.

ثانياً، إن حماية الحيز الإنساني ليست مسألة اختيار. بل هي التزام وواجب أخلاقي – وهو خط يجب عدم تجاوزه أبداً دون عقاب. وندين بشدة جميع الهجمات على العاملين في المجالين الإنساني والطبي، بما في ذلك الهجمات الأخيرة التي أُبلغ عنها على القافلة المشتركة بين برنامج الأغذية العالمي واليونيسف في شمال دارفور وعلى المستشفى في غرب كردفان. وندعو جميع الأطراف إلى الاتفاق على هدنات إنسانية وممرات آمنة تضمن وصول العاملين في مجال الإغاثة دون عوائق.

أخيراً، إن الإفلات من العقاب ليس من قبيل الصدفة. بل هو نتيجة التقاعس – نتيجة رسم خطوط حمراء ثم محوها بصمت. والنزوح الجماعي واستخدام العنف الجنسي كسلاح والتجويع والإعدامات بإجراءات موجزة والمقابر الجماعية والاعتداءات على العاملين في المجالين الإنساني والطبي أمور تتطلب إدانتنا الحازمة والمطلقة وتستدعي المساءلة. يجب ألا يحل وقت يؤدي فيه تلاشي الغضب إلى تطبيع الأعمال غير المقبولة.

فأولئك الذين يرتكبون الفظائع في السودان يفعلون ذلك اعتقاداً منهم بأنهم لن يخضعوا للمساءلة. ويجب الطعن في هذا الافتراض. فمن دون عدالة، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم. وقد أثبت التاريخ ذلك.

في الختام، بعد سنوات من الآن، عندما يُوثَّق نطاق هذه الحرب ويُفهَم بكليته، وعندما يروي الناجون قصصهم ويصدر التاريخ حكمه، ماذا سيُقال عن هذه اللحظة؟ لا يمكننا ادعاء الجهل. فقد تلقينا التحذيرات؛ ورأينا الصور؛ واستمعنا إلى مناشدات الأمينة العامة المساعدة بوبي والمدافعة من المجتمع المدني السيدة لويس بأن يقود المجلس الطريق لحل النزاع في السودان. ولذلك فإنني أتفق مع زملائي الفرنسيين والدانمركيين على وجوب أن يتصرف مجلس الأمن بمزيد من الحزم لوقف معاناة الشعب السوداني.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة مارتا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، الممثل الدائم لجمهورية كوريا، على إحاطتيهما. وقد استمعنا بعناية أيضا إلى السيدة شاينا لويس. ونرحب بمشاركة الممثلين الدائمين للسودان ومصر والإمارات العربية المتحدة في جلسة اليوم.

لقد طال النزاع المسلح في السودان. وفي الوقت الحالي، يمتلك الجيش السوداني زمام المبادرة. وعلى الرغم من موجة من الهجمات بالصواريخ المتطورة والطائرات المسيرة على البنية التحتية المدنية والبنية التحتية للطاقة في الشمال – والتي أدانها المجلس في بيانه الصحفي الصادر في 12 حزيران/يونيه (SC/16086) – فقد استعادت القوات المسلحة بالفعل السيطرة الكاملة على الخرطوم ومنطقة العاصمة ووسعت مناطق الاستقرار النسبي في الشرق وفي بعض أجزاء الجنوب. غير أن الحالة في الولايات الجنوبية، ولا سيما في ولايتي كردفان الكبرى ودارفور الكبرى، لا تزال مقلقة. وفي هذا السياق، فإن وقف إطلاق النار المحلي لمدة أسبوع في الفاشر الذي أعلنه اليوم رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، عبد الفتاح البرهان، يستحق الاعتراف على النحو الواجب.

ومما يؤسف له أن النزاع في السودان يأخذ بعدا إقليميا بشكل متزايد. ولم تسفر مختلف جهود الوساطة لجمع الأطراف السودانية المتحاربة عن أي نتائج حتى الآن. ولم يُحرز تقدم في تعزيز بيئة بناءة بقدر أكبر للتفاعل بين السودان وعدد من دول المنطقة. وتدعم روسيا باستمرار جميع الجهود البناءة الرامية إلى حل النزاع في السودان ودفع العملية السياسية قدماً. ونعتقد أن أحداً لا يشك في أن السودانيين أنفسهم هم وحدهم القادرون على التوصل إلى حل من خلال الحوار الوطني الواسع النطاق. ولا يمكن فرض أي حل خارجي. والمقترحات القابلة للتطبيق مطروحة بالفعل على الطاولة – وأبرزها خارطة الطريق السياسية التي أُطلِقت في بورتسودان في شباط/فبراير 2025. وعناصرها التي أُعلِن عنها – وهي حوار وطني شامل للجميع يضم جميع القوى الاجتماعية والسياسية العاقلة، وتشكيل حكومة انتقالية بقيادة مدنية، وإجراء إصلاح دستوري وانتخابات – تستحق الدعم الكامل.

وفي إطار هذه المبادرة، عينت جمهورية السودان في 19 أيار/مايو رئيس وزراء جديد، وهو المدير العام السابق للمنظمة العالمية للملكية الفكرية السيد كامل إدريس. وقد بدأ بالفعل في تشكيل حكومته. ونتمنى له النجاح في هذا الدور الهام.

ونعتقد أن نجاح هذه الجهود يتوقف على الحفاظ على استقرار مؤسسات الدولة السودانية وقدرتها على الصمود. ويعتبر الاتحاد الروسي مجلس السيادة الانتقالي أعلى سلطة شرعية حاكمة – ليس بدافع المصلحة، ولكن من أجل ضمان انتقال سلس وغير متقطع للسلطة إلى القيادة المدنية. ومن الضروري أن يشعر الشعب السوداني بأن جميع أعضاء مجلس الأمن يحترمون خياراته السيادية ولا يشككون في المسار الذي تدعمه الأغلبية المطلقة من السكان. وستُعتبر أي محاولة لتقويض هذه الجهود بمثابة اعتداء على وحدة السودان وسلامة أراضيه وسيادته. ونحن على قناعة بأن مبادرات السلام التي تستثني مشاركة بورتسودان وقيادتها ستفشل بلا شك.

وندعم جهود المبعوث الشخصي للأمين العام إلى السودان، السيد رمطان لعمامرة، الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في أقرب وقت ممكن. وقد استضفناه في موسكو لإجراء جولة أخرى من المشاورات في 2 حزيران/يونيه.

ولا تزال الحالة الإنسانية في السودان مترديةً. فمنذ بدء النزاع في نيسان/أبريل 2023، قُتل أكثر من 90 من العاملين في المجال الإنساني. ومعظم المرافق الطبية متوقفة حاليا عن العمل، وهناك نقص في الأدوية، ويفتقر ثلثا السكان للرعاية الصحية. وتنتشر الأمراض الخطيرة. ويقل التمويل المقدم لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2025 عن 15 في المائة، وهذا تحدٍ جسيم. ويساورنا القلق أيضا إزاء تدهور أوضاع اللاجئين السودانيين في البلدان المجاورة، بما في ذلك التقارير عن الاضطرابات في شرق تشاد بسبب النقص الجلي في المساعدات.

وننوه بالجهود التي تبذلها حكومة السودان لتحسين الحالة الإنسانية وحماية المدنيين. ونرحب بالتقرير الوطني الذي نُشر في أوائل حزيران/يونيه حول جهود بورتسودان لحماية السكان من العنف. ونحن على ثقة من أنه ينبغي لهيئات الأمم المتحدة المتخصصة في مجال حقوق الإنسان أن تأخذ هذا التقرير في الاعتبار عند تقييم الحالة في البلد. وإلا فسيكون من الصعب وصف البيانات التي تنشرها بأنها موضوعية.

ونرحب بقرار حكومة السودان بتمديد عمل معبر أدري الحدودي مع تشاد حتى منتصف آب/أغسطس. ويجب الاضطلاع بجميع عمليات تقديم المساعدات الإنسانية في تنسيق تام مع السلطات المركزية، ويجب أن تلتزم الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالمبادئ الأساسية المتمثلة في الحياد والنزاهة وعدم التسييس في عملها. ويجب كسب ثقة الشعب السوداني من خلال الأفعال وليس الأقوال.

ومن جانبه، سيواصل الاتحاد الروسي الإسهام في تقديم المساعدات الإنسانية في السودان. وعلى غرار العديد من شركائنا، لا سيما من العالم العربي والإسلامي، فإننا لا ننوي ربط هذه المساعدات بأي شروط سياسية.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشيد بالأمينة العامة المساعدة مارتا بوبي والسيدة شاينا لويس، وأن أشكرهما على إحاطتيهما اللتين كانتا رصينتين للغاية، كما أشار الآخرون. وأشكر أيضا السفير جونكوك هوانغ على قيادته للجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، وعلى إحاطته بشأن الأنشطة الأخيرة للجنة.

كما ذكر مقدمو الإحاطات، لا يزال النزاع في السودان يمثل أكبر أزمة إنسانية في العالم – وهي أزمة من صنع الإنسان بالكامل. ومن المؤسف أن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والجهات الفاعلة المسلحة الأخرى تستخدم الحرمان من المساعدات الإنسانية كتكتيك حربي من خلال استغلال العمليات الإنسانية لتحقيق أهداف عسكرية واستخبارية.

وتواصل أطراف النزاع عرقلة وصول المساعدات الإنسانية، متسببةً في حدوث مجاعة ووقوع خسائر فادحة في الأرواح وإهدار الموارد. ويتعين على جميع الأطراف، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية

وقوات الدعم السريع، ضمان وصول المساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، سرّنا أن نسمع من الأمينة العامة المساعدة بوبي أن الأمم المتحدة تسعى إلى هدنة إنسانية.

وتقترح الولايات المتحدة اتخاذ الإجراءات الثلاثة التالية لكي تنفذ الأطراف التزاماتها.

أولاً، يجب عليها إزالة العوائق البيروقراطية التي تؤخر إرسال الإمدادات والأفراد. ومن الآن فصاعدا، ينبغي لجميع الأطراف الرد في غضون 72 ساعة من إخطار الجهات المنفذة للعمليات الإنسانية بالاستخدام المقصود للمساعدة الإنسانية ومحتوياتها ووجهتها. وبخلاف ذلك، يجب السماح للمساعدات بالمضي قدما.

ثانياً، يجب على الأطراف فتح جميع المعابر الحدودية إلى السودان لأغراض إنسانية، بما فيها المعابر من جنوب السودان إلى دارفور.

ثالثا، يجب إصدار التأشيرات وتصاريح التواجد للعاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء السودان خلال أسبوع واحد من تقديم الطلبات. وإذا كان السودان غير راغب في إصدار التأشيرات والتصاريح، ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى أن تسعى إلى إيجاد مركز آخر في المنطقة لاستجابتها للنزاع.

ستقوم الولايات المتحدة بمحاسبة الجماعات التي تعرقل إيصال المساعدات. وسننظر في مدى استعداد الأطراف لتيسير الوصول لأغراض إنسانية وتمكين إيصال المساعدات الإنسانية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل ووضع البرامج والشراكات المتعلقة بالمبادرات الأوسع نطاقاً.

وفيما يتعلق باللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005)، فإننا نحث المجلس على إعادة تشكيل فريق الخبراء على وجه السرعة حتى يتمكنوا من مواصلة تحقيقاتهم الحيوية وإعداد تقاريرهم، على النحو الصادر به التكليف. إن التعليقات المطولة لتعيينات الفريق وعرقلتها لن تؤدي إلا إلى حرمان المجلس من المعلومات بشأن الجرائم الفظيعة التي تُرتكب في السودان. ويجب على اللجنة اتخاذ إجراءات ملموسة وتطبيق جزاءات محددة على أي شخص مسؤول عن الفظائع. ونرحب بتحديد الفريق لأهداف إضافية لتنظر فيها اللجنة.

وأخيراً، تثني الولايات المتحدة على عمل غرف الاستجابة للطوارئ في إيصال المساعدات الإنسانية في مراحلها الأخيرة وعلى كونها من أوائل المستجيبين لحماية المدنيين. إن جهودها البطولية حاسمة لإنقاذ حياة عدد لا يحصى من السودانيين.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر بنما الأمينة العامة المساعدة مارتا بوبي على إحاطتها المفصلة وحسنة التوقيت. ونشكر أيضا سعادة السيد جونكوك هوانغ، الممثل الدائم لجمهورية كوريا ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، والسيدة شاينا لويس، ممثلة المجتمع المدني، على إسهاماتهما القيمة. إن المعلومات المستكملة التي قدموها تعزز فهمنا للحالة الراهنة. ونرحب بحضور ممثلي السودان ومصر والإمارات العربية المتحدة جلسة اليوم.

يساورنا قلق بالغ إزاء اشتداد النزاع المسلح في السودان، مما يشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي ويقوض المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وندين الهجوم الأخير على مستشفى الإحالة في المُجْلَد في

كردفان في 22 حزيران/يونيه الذي أسفر عن مقتل أكثر من 40 شخصاً، من بينهم أطفال وعاملون في المجال الإنساني ومدنيون. وبالمثل، فإننا ندين مقتل خمسة من العاملين في المجال الإنساني وتدمير إمدادات حيوية أثناء الهجوم على قافلة مشتركة بين برنامج الأغذية العالمي واليونيسِف في أوائل حزيران/يونيه بالقرب من الكوما.

وعلى الرغم من أنه لم يتم تحديد هوية مرتكبي هذه الهجمات بشكل نهائي، فمن الضروري أن يتم ذلك لضمان المساءلة وفقاً للقانون الدولي وتحقيق العدالة للضحايا وأسرهم.

ونشعر بقلق بالغ إزاء تقرير الأمينة العامة المساعدة بوبي والشهادة المؤثرة التي أدلت بها السيدة شاينا لويس، وكلاهما يسلطان الضوء بشكل صارخ على استمرار استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة حرب. لقد تم توثيق المئات من هذه الاعتداءات التي تؤثر على النساء والفتيات بشكل غير متناسب. وهذا النمط من العنف المتعمد ضد المدنيين والعمليات الإنسانية غير مقبول. وغالباً ما يكون مرتبطاً بالهوية العرقية الحقيقية أو المتصورة للضحايا ويحدث في سياقات النزوح الجماعي والتمييز والكراهية.

يواجه السودان حالة طوارئ إنسانية غير مسبوقة وأزمةً تتصاعد بسرعة في جميع أنحاء البلد. فقد انهارت قدرة نظام الرعاية الصحية على الاستجابة، مما أدى إلى تفاقم أزمة الحماية. ونشعر بالقلق أيضاً إزاء التقارير التي تتحدث عن استمرار عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاحتجازات التعسفية والتجنيد القسري للأطفال وتدمير البنية التحتية المدنية وخطاب الكراهية بدوافع عرقية.

ونحيط علماً بتعيين كامل الطيب إدريس رئيساً لوزراء السودان في أيار/مايو. ونأمل أن تمثّل قيادته التي سنستمر في مراقبتها عن كثب خطوةً هادفة نحو إعادة بناء هياكل الحكم الانتقالي والوصول إلى حكم مدني حقيقي.

وتكرر بنما دعوتها العاجلة الموجهة إلى جميع الأطراف للوفاء بالتزاماتها بموجب إعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان والقانون الدولي الإنساني. فلا بد من تخفيف حدة النزاع ووصول المساعدات الإنسانية من دون قيود وحماية العاملين في المجال الإنساني.

السيد ستاماتيكوس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الأمينة العامة المساعدة مارتا بوبي، والسيدة شاينا لويس، والسفير جونكوك هوانغ، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، على إحاطاتهم الشاملة. وأرحب أيضاً بمشاركة الممثلين الدائمين للسودان ومصر والإمارات العربية المتحدة في جلسة اليوم.

منذ جلستنا الأخيرة بشأن هذا الملف (انظر S/PV.9878) لم تتحسن الحالة في السودان – بل على العكس من ذلك، ازدادت تدهوراً. واشتدت حدة العنف، لا سيما في الفاشر وما حولها في شمال دارفور، حيث أصبح وصول المساعدات الإنسانية مقيداً وهشاً على نحو متزايد. وعلى الرغم من دعواتنا المتكررة لضبط النفس واحترام القانون الدولي، تزداد حالة المدنيين في السودان سوءاً يوماً بعد يوم.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، وكما أوضح مقدمو الإحاطات، فإن حجم الأزمة الإنسانية يجسّد مأساة شديدة ومتفاقمة للسكان المدنيين. إن الهجوم الوحشي الذي وقع في 2 حزيران/يونيه بالقرب من الكوما وأسفر عن مقتل خمسة من العاملين في المجال الإنساني من برنامج الأغذية العالمي واليونيسِف تذكيرٌ بالمخاطر الشديدة التي يواجهها أولئك الذين يحاولون تقديم المساعدات المنقذة للحياة. وندين بشدة هذا العمل والاستهداف المتكرر للقوافل الإنسانية والمرافق الصحية والبنية التحتية المدنية. وهذه ليست حوادث منعزلة؛ ولكنها تشكل جزءاً من نمط أوسع من العرقلة والترهيب وأساليب التجويع التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب بموجب القانون الدولي.

وتدعو اليونان إلى وصول المساعدات الإنسانية فوراً وبشكل آمن ومن دون عوائق. ونرحب بتوسيع معبر ادري الحدودي ونحث جميع الأطراف على الاستفادة من هذه الخطوات لفتح طرق إضافية بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

ثانياً، يجب أن نعمل على إحياء العملية السياسية على نحو عاجل. وتؤيد اليونان هذا الهدف تأييداً تاماً وتدعم جهود المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد لعمامرة. ومع ذلك، لن تنجح هذه الجهود إلا إذا اقترنت بإرادة سياسية حقيقية.

ونحث جميع الأطراف على احترام إعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان والدخول في حوار بهدف التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وعملية انتقالية شاملة للجميع ولا تترك أحدا خلف الركب. ويجب الاستماع إلى أصوات ممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم النساء والشباب والنازحون، وإدماجها في أي حل مستقبلي. ويجب أن يكون مسار السودان نحو المستقبل مملوكاً للسودانيين مع دعم من المجتمع الدولي.

وأخيراً، يجب أن تتوقف التدخلات الخارجية. فاستمرار عمليات نقل الأسلحة وانتهاكات حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة تؤدي إلى تفاقم النزاع وتقويض الاستقرار الإقليمي. ونذكر جميع الدول بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ونحث على الامتثال الصارم لها.

كما تؤكد اليونان على أهمية المساءلة. فيجب ألا تمر الهجمات المتعمدة ضد العاملين في المجال الإنساني والمدنيين من دون عقاب. وتقتضي مصداقية المجلس عدم السماح بترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب.

في الختام، يواجه سكان السودان تحديات غير عادية ومدمرة. وأظهر الناس قدرة على الصمود، ولكنهم يستحقون أكثر من مجرد تعاطفنا. إنهم يستحقون اتخاذ إجراءات ملموسة. واليونان على استعداد للعمل مع جميع أعضاء المجلس لتحديد الخطوات المجدية التي من شأنها أن تساعد في حماية المدنيين ودعم إيصال المساعدات الإنسانية وإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات. ونواصل دعمنا القوي لسيادة السودان وسلامة أراضيه ووحدته الوطنية ومساره السلمي للمضي قدما.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة غيانا.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وسيراليون والصومال وبلدي غيانا (مجموعة 3+1). وتشكر المجموعة الأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطتها الشاملة. ونعرب أيضا عن تقديرنا للسفير جونكوك هوانغ، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار

1591 (2005) بشأن السودان، على تقديمه تقرير الرئيس وللسيدة شاينا لويس على أفكارها الثاقبة بخصوص محنة المدنيين في السودان.

يستمر تدهور الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية والسياسية في السودان بسبب الحرب الدائرة. كما يتسع نطاق آثار النزاع في المنطقة، مع التطورات المقلقة في أبيي ومحور بيراو – أم دافوق ومنطقة الحدود الثلاثية بين السودان وليبيا ومصر. ولا يزال المدنيون السودانيون يتحملون وطأة النزاع ويتعرضون لانتهاكات تفوق الوصف. ويجب أن نعطي الأولوية لحمايتهم.

وفي هذا السياق، ترحب المجموعة بتدخل الأمين العام في الحصول على موافقة الفريق أول البرهان على إجراء هدنة إنسانية لمدة أسبوع في محلية الفاشر لدعم جهود الأمم المتحدة وتيسير إيصال المساعدات. ونشجع جميع أطراف النزاع على الالتزام بالهدنة الإنسانية.

وكما أوضح مقدمو الإحاطات، تتزايد احتياجات الحماية في السودان بينما تتناقص الموارد. وتتصاعد الهجمات على العمليات الإنسانية والبنية التحتية المدنية الحيوية. ويتزايد انعدام الأمن الغذائي والنهب الانتهازي والعنف الجنسي وتجنيد الأطفال ويجري ارتكاب ذلك مع إفلات متزايد من العقاب.

وتدين المجموعة بشدة الهجوم الشنيع على قافلة المساعدات الإنسانية المشتركة في الكوما في 2 حزيران/يونيه والهجوم الذي شنته قوات الدعم السريع على منشأة برنامج الأغذية العالمي في 29 أيار/مايو. ونؤكد مجددا على التزام جميع الأطراف باحترام موظفي الإغاثة الإنسانية وحمايتهم على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف. ونشدد على أن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وعملياتهم شرط لا غنى عنه لإيصال الإغاثة الإنسانية إلى المدنيين. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددًا على وجوب مساءلة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من أشكال الانتهاكات.

ومع استمرار الجهود الرامية إلى إعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات، تؤكد المجموعة على النقاط التالية.

أولا، يجب ألا تُستخدم المساعدات الإنسانية سلاحا. ويعاني أكثر من 24 مليون شخص في السودان من انعدام الأمن الغذائي ويستمر عدد النازحين قسرا في الازدياد. وتحث المجموعة أطراف النزاع على ضمان الوصول الآمن وبلا عوائق عبر خطوط القتال والحدود، خاصة قبل موسم الجدب حينما ستصبح إمكانية الوصول أصعب. ويجب السماح للمساعدات الإنسانية بالوصول إلى من تشتد حاجتهم إليها. وتكتسي مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والخدمات الصحية والتعليمية والنفسية والاجتماعية أهمية خاصة، ولا سيما في ظل تفشي الكوليرا في الآونة الأخيرة والتي تفاقمت بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية الأساسية. وجرى توثيق ذلك أيضًا في الخرطوم ودارفور بعدما شنت قوات الدعم السريع غارات بالطائرات المسيّرة على خطوط إمدادات المياه، مما أجبر العائلات على جلب المياه من مصادر غير آمنة وملوثة. ولذلك، نرحب بقرار الحكومة السودانية بفتح معبر ادري الحدودي لمدة ثلاثة أشهر إضافية إلى غاية شهر آب/أغسطس ونؤكد على ضرورة استمرار هذا الجهد.

ثانيا، يكتسي التعاون والتنسيق أهمية بالغة. فقد تضاعفت تقريبا احتياجات التمويل الإنساني منذ بداية الحرب. وفي خضم تخفيضات التمويل والاحتياجات الوجودية، لم تُموَّل خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية للسودان لعام 2025 إلا بنسبة 14 في المائة بعد مرور ما يقرب من سبعة أشهر منذ بداية العام. ولا تزال الحاجة إلى التمويل والموارد أمراً بالغ الأهمية. وتدعو المجموعةُ المجتمعَ الدولي إلى زيادة التمويل. ويجب أن يدعم المجلس ويناصر تحسين تنسيق الجهود المبذولة في الوساطة والحفاظ على الدور المحوري للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وترحب المجموعة بانعقاد الاجتماع الاستشاري الرابع بشأن تعزيز تنسيق مبادرات وجهود السلام في السودان الذي استضافه الاتحاد الأوروبي في بروكسل يوم أمس وتجدد دعمها للمبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمطان لعمامرة. كما نؤكد مجددا أن عملية جدة تظل إطارا مهما ينبغي التقيد بما ورد فيه من التزامات واحترامها. وفي السياق ذاته، نحيط علما بخريطة الطريق الانتقالية التي وُضعت مؤخرا وتعيين رئيس وزراء مدني ونأمل أن تحقق هذه الخطوات تقدما في استعادة النظام الدستوري والحوكمة الديمقراطية في السودان.

ثالثا، يجب أن تحترم جميع أطراف النزاع القانون الدولي الإنساني وتلتزم به وتمتثل لحظر الأسلحة المفروض على دارفور. وتقع على عاتق جميع الدول الأعضاء مسؤولية جماعية عن التقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وضمان صون السلام والأمن الدوليين. ويجب عدم التغاضي عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحظر الأسلحة المفروض على دارفور.

كما يؤدي النزاع والجوع أيضًا إلى النزوح الجماعي ويفضي إلى احتياجات الحماية المستمرة. ولا تزال الفاشر تحت الحصار بعد مرور أكثر من عام على اتخاذ قرار مجلس الأمن 2736 (2024). ونشهد أيضًا زيادة حادة جديدة في أعمال العنف، مع القصف المتكرر والغارات الجوية والمواجهات المباشرة في مخيمات النازحين داخليا ومحيطها. وتوجد حاجة واضحة إلى العمل الجماعي وزيادة تدابير الرصد والمساءلة لوقف تدفق الأسلحة والجماعات المسلحة داخل دارفور. إن التدخل الخارجي بجميع أشكاله – كما يتضح من الاستخدام المتزايد للأسلحة المتطورة، بما فيها الطائرات المسيّرة والقذائف – يطيل أمد النزاع ويجب إدانته إدانة قاطعة.

وتعيد المجموعة تأكيد التزامها بالسلام المستدام في السودان والذي يقوده السودانيون ويملكون زمامه. ونؤكد أيضا على أهمية الجهود المبذولة لدعم السودان في استعادة مكانته بوصفه بلدا أفريقيا مزدهرا ونابضا بالحياة حيث لم تعد سيادته ووحدته وسلامة أراضيه معرضة للخطر.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أشكر السيدة الرئيسة وأثني على جهودها البناءة في قيادة أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر. كما أخصها بالشكر على دعمها لقضايا السودان داخل هذا المجلس، إما منفردة أو ضمن مجموعة الدول الأفريقية الثلاث. كما أشكر الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، السيدة مارثا بوبي، على إحاطتها الضافية والمتوازنة. وأشكر كذلك السيد جونكوك هوانغ، الممثل الدائم لجمهورية كوريا،

بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، على تقريره بهذا الصدد. وأشكر كذلك السيدة شاينا لويس، أخصائية وكبيرة المستشارين في منظمة منع وإنهاء الفظائع الجماعية، على زيارتها إلى السودان.

وصلا بخارطة الطريق التي رفعتها حكومة السودان إلى الأمين العام، يشهد السودان حراكا في دينامية الأوضاع الداخلية والسياسية حيث أسفرت الجهود المتضافرة من قبل الأمين العام ومبعوثه الشخصي، وتواصلهما مع رئيس مجلس السيادة، عن تعيين السيد كامل الطيب إدريس رئيس وزراء انتقالي.

في خطاب تأسيسي، وضح رئيس الوزراء الانتقالي النقاط الأساسية لإدارة المرحلة الانتقالية وتحدياتها الكبرى محددا أولويات حكومة الأمل الجديدة وخطتها حيث دعا إلى تحقيق الأهداف التالية والتي نرجو من المجلس أن يدعمها: تحقيق الوحدة الوطنية والرفاه والعيش الكريم لشعب السودان؛ إحداث نقلة بالسودان إلى سمت الدول المتقدمة والالتزام بقيم الصدق والأمانة والعدل والشفافية والتسامح والقبول بالآخر؛ ترميم الثقة بين المواطنين والدولة وإقامة المصالحة الوطنية؛ مراجعة التربية الوطنية وإقامة التنمية المتوازنة وإحقاق السلام؛ الحوكمة الانتقالية والنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد بكل أنواعه؛ تحقيق العدالة وتوزيع السلطة والثروة؛ إعادة الإعمار ومراعاة الشمول وترسيخ الإدارة والقيادة الرشيدة؛ تعزيز أسس وحكم القانون والقيادة الرشيدة وعدم تغليب الحزبية أو المناطقية أو العرقية أو الطائفية؛ العمل بجد على ابتدار الحوار السوداني – السوداني لتحقيق الوفاق الوطني.

وسوف تضم حكومة الأمل المدنية 22 وزارة، إلى جانب الوحدات الإدارية مثل هيئة النزاهة والشفافية، بسلطات قانونية واسعة لتعنى بمحاربة الفساد، والمجلس القومي للتخطيط الاقتصادي والاستراتيجي للعمل على التخطيط السليم، إلى جانب الجهاز القومي للاستثمار لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

وأما في المجال الإنساني، تلقى رئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول الركن عبد الفتاح البرهان اتصالاً هاتفياً يوم أمس من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، عبّر فيه عن ترحيبه بتعيين السيد كامل إدريس رئيساً للوزراء في حكومة الأمل. وأكد غوتيريش دعم الأمم المتحدة للخطوة في سبيل إكمال الانتقال المدني. وأكد رئيس مجلس السيادة في هذا الصدد الجدية في إكمال تشكيل حكومة من المستقلين التكنوقراط لتتولى بكامل الصلاحيات أعباء الجهاز التنفيذي.

بالإضافة إلى ذلك، دعا الأمين العام إلى إعلان هدنة إنسانية تبدأ لمدة أسبوع في محلية الفاشر دعما لجهود الأمم المتحدة وتسهيل وصول الإغاثة للآلاف من المواطنين المحاصرين هناك منذ أيار/مايو من العام الماضي والذين يواجهون أكثر من 240 هجوما بمعدل هجوم صاروخي واحد كل يوم. وهو ما وافق عليه رئيس مجلس السيادة مشدداً على أهمية تطبيق قرارات مجلس الأمن، وبالأخص القرار 2736 (2024)، في إطار جهود الحكومة لتسهيل وانسياب العمليات الإنسانية.

ردا على شواغل بعض الوفود، تم تكوين آليات تنسيقية من شأنها تسهيل دخول وحركة المساعدات الإنسانية للمتأثرين من الحرب والمتمثلة في التالي: الآلية الوطنية المشتركة للطوارئ الإنسانية التي تتكون من كافة المؤسسات ذات الصلة بالشؤون الإنسانية؛ الآلية الفنية الميدانية برئاسة مفوضية العون الإنساني

لمتابعة وإكمال الإجراءات الخاصة بأذونات التحرك والإعفاءات وتذليل العقبات والتحديات التي تواجه إجراءات توصيل المساعدات الإنسانية؛ اللجنة الفنية الخاصة بمنح التأشيرات والتي تجتمع أسبوعيا لمراجعة ومنح التأشيرات.

أعلنت حكومة السودان في شباط/فبراير 2024 أنها فتحت مسارات إنسانية، ولا تزال مفتوحة، حيث تم فتح 7 مسارات ومنافذ حدودية عبر جمهورية مصر العربية وجمهورية جنوب السودان ودولة تشاد رغم فتح الأخيرة لمطاراتها لاستقبال السلاح والعتاد العسكري للمليشيات.

كذلك وافقت الحكومة على إنشاء جسر جوي من جوبا إلى كادقلي بولاية جنوب كردفان عبر اتفاق تم توقيعه نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2024، تم بموجبه نقل المساعدات إلى ولاية جنوب كردفان شملت حتى المناطق التي تقع تحت سيطرة المتمردين، ويتم تجديد الاتفاق كل 3 أشهر.

بعد الانتصارات التي حققتها القوات المسلحة في ولايات سنار والنيل الأزرق وشمال كردفان والنيل الأبيض والجزيرة وولاية الخرطوم، تضاعفت أعداد العائدين إلى تلك المناطق نتيجة للاستقرار الأمني النسبي الذي شمل تلك المناطق، وبالتالي، تحسن الظروف الإنسانية نسبيا وتراجع حالات العنف الجنسي، مع استمرار القتل خارج القانون والاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات التي ترتكبها مليشيات الدعم السريع الإرهابية بشكل يومي.

إن أحد أبرز السمات حركة النزوح الناتجة عن النزاعات المسلحة، خاصة تلك الموجهة ضد المدنيين. وتنطبق هذه السمة بشكل جلي على مؤشرات منحنى النزوح القسري في السودان والذي أفرز مأساة إنسانية كبيرة في تاريخ الأزمات الإنسانية الحديثة، وذلك جراء الاعتداءات والعمليات القتالية المستهدفة للمدنيين العزل من قبل مليشيات الدعم السريع المتمردة التي شكلت العديد من الجرائم المعاقب عليها وفقاً لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقوانين الوطنية ذات الصلة.

وفقاً لمؤشرات التتبع الجغرافي المستخلصة من تقارير مفوضيات العون الإنساني الولائية والشركاء الدوليين، فقد نزح أكثر من 1,3 مليون شخص خلال الفترة من منتصف آذار/مارس إلى منتصف أيار/مايو الحالي في حوالي 48 موقعا على مستوى 5 ولايات شهدت العديد من الهجمات على العشرات من الأعيان والمرافق المدنية.

وأما بشأن التسهيلات عبر المعابر، تم تمديد فتح معبر أدري الحدودي بين ولاية غرب دارفور ودولة تشاد لدخول المساعدات الإنسانية حيث قامت العديد من المنظمات الطوعية الأجنبية، بموافقة الحكومة، بإدخال المساعدات وتوزيعها دون إشراك الحكومة السودانية.

لتوصيل وتقديم المساعدات لجميع المتأثرين، بذلت الحكومة مجهوداً كبيراً ومن ضمن هذه التسهيلات: فتح 6 مطارات داخلية و 6 معابر حدودية، وتأمين المسارات الداخلية لربط الولايات الشمالية بولايات دارفور، وتوصيل المساعدات الإنسانية للمناطق المحاصرة من التمرد في ولاية جنوب كردفان عن طريق الجو من مطار جوبا في دولة جنوب السودان. وقد تلقينا خطاب إشادة من السيد توم فليتشر في هذا الصدد الأسبوع الماضي.

في إطار تهيئة بيئة العودة الطوعية، قامت السلطات الحكومية بتوفير متطلبات الحياة الأساسية لتقديم التسهيلات المتعلقة بتلك العودة لأعداد كبيرة ومختلفة من النازحين واللاجئين. وبلغ عدد العائدين خلال الفترة التي يغطيها التقرير 000 350 أسرة من 10 ولايات.

وفي ظل تصاعد حالات العنف الجنسي والجنساني، تُبذل جهود حثيثة لتوفير خدمات طبية ونفسية شاملة لضحايا العنف، بما يشمل الدعم السرّي والآمن للناجيات من الاغتصاب وتوفير خدمات الصحة الإنجابية والعلاج الوقائي من العدوى، إلى جانب الإحالة إلى الجهات المختصة بالدعم القانوني والاجتماعي. ويتم تدريب الكوادر الصحية حول آليات التعامل الحساس مع قضايا العنف ضد المرأة، بالتنسيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين، لضمان صون كرامة الناجيات وتوفير بيئة آمنة وداعمة لهن.

وتولي وزارة الصحة الاتحادية اهتمامًا خاصًا بخدمات التغذية العلاجية والوقائية عبر توفيرها في شكل جاهز للأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد وتكثيف برامج الكشف المبكر ومتابعة حالات سوء التغذية لدى الحوامل والمرضعات، إضافة إلى التنسيق مع الشركاء الدوليين والمحليين لتعزيز الأمن الغذائي الصحي للفئات المتأثرة، وتوسيع نطاق تدخلات التغذية المجتمعية عبر المراكز الصحية والمرافق المؤقتة.

وخلال الفترة ما بين أيار/مايو 2023 وكانون الثاني/يناير 2025، يبين منحنى حركة المجموعات ذات الهشاشة العالية المتأثرة بالحرب أن 16,9 مليون شخص يعيشون في وضع إنساني حرج بسبب التمرد العسكري، منهم 12,3 مليون نازح و 3,2 مليون لاجئ و 1,4 مليوناً من المدنيين المحاصرين في مناطقهم تحت وطأة سيطرة قوات الدعم السريع. وبتحليل نتائج رصد حركة المجموعات المتأثرة، نجد أن 40 في المائة من النازحين نساء و 35 في المائة رجال و 20 في المائة أطفال، بينما 5 في المائة مجموعات أخرى. وبعد اتساع رقعة الانتشار الأمني وتحسن الخدمات الأساسية في معظم الولايات خلال الأشهر الأربعة الماضية، ارتفعت وتيرة العودة الطوعية للاجئين بمعدل 28 في المائة والنازحين بحوالي 46 في المائة.

وفي شأن مكافحة العنف ضد المرأة والطفل وفي سياق حماية الأطفال في النزاع، قامت وحدة القانون الدولي الإنساني بوزارة الدفاع، بالتنسيق مع مجلس رعاية الطفولة الاتحادي والولائي بولاية نهر النيل ومنظمة اليونسيف، بتسريح أكثر من 70 طفلا، من بينهم 5 فتيات، كانوا مجندين في مليشيا الدعم السريع.

تم التوقيع في 15 نيسان/أبريل للعام 2025 على إطار التعاون بين حكومة السودان، ممثلةً بوزارة التنمية الاجتماعية، والأمم المتحدة، ممثلةً بمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتن، التي رجعت من زيارة ناجحة أكدت عليها يوم أمس حين التقتني.

وتم التوقيع على برنامج عمل وسوف ترسل فريقا لمتابعة الأعمال الفنية. تم تحديد نقاط اتصال ممثلة في وحدة مكافحة العنف ضد المرأة ووحدة القانون الدولي الإنساني بوزارة الدفاع لمتابعة الخطة الخاصة بتنفيذ إطار التعاون ورفع اسم القوات المسلحة من القائمة السوداء بمجلس الأمن.

تم ترفيع وحدة مكافحة العنف ضد المرأة إلى مفوضية إعمالاً لاتفاقية باريس بما جاء فيها بشأن استقلالية الوحدات الوطنية المعناة بالتعامل المباشر مع أصحاب الولايات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان.

تم إعادة فتح المدارس واستيعاب التلاميذ والطلاب من النازحين وأظهر ذلك دور المجتمع المحلي المضيف وأدى إلى عام دراسي مستقر نوعاً ما، إضافة إلى الإسناد المجتمعي والأهلي في توفير الحقيبة المدرسية للطلاب الوافدين، واستيعابهم بالمدارس وإدماجهم مع الطلاب، وتكملة إجراءات الدراسة، وتسجيل طلاب الشهادة الثانوية في الولايات الآمنة، والترتيب لجلوس الطلاب لامتحان الشهادة الثانوية المؤجل لعام 2023 خلال الفترة من 28 كانون الأول/ديسمبر وحتى 12 كانون الثاني/يناير 2025، وتيسير وصول الطلاب الآخرين في مناطق ومراكز أداء الامتحانات. وتم كذلك إعادة فتح الجامعات واستيعاب جامعات داخل الجامعات الولائية وتيسير إجراءات امتحانات الطلاب وضمان عدم ضياع السنة الدراسية.

أما فيما يخص جهود التعقيم والتطهير وإزالة مخلفات الحرب، فقد تم التعقيم والتطهير بالتعاون مع وزارة الصحة وبعض المنظمات الدولية والإقليمية حيث تم إنشاء محور للسقيا بالتعاون مع المنظمات المحلية والتكايا والمحليات، واستمرار عمليات التمشيط والنظافة في ولاية الخرطوم التي غطت المنشآت الحكومية والعامة والاستراتيجية والمناطق المفتوحة والطرق والمدارس والمستشفيات وأماكن التجمعات والخدمات. وتم التعامل مع المواد الخطرة والمتفجرات في العديد من المباني والوزارات مثل ما تم في مستشفى الذرّة والمعمل الرئيسي للصحة العامة (إستاك) بالتنسيق مع الجهاز الرقابي للأنشطة النوعية والجهاز الوطني لمكافحة الأسلحة الكيميائية. وتم تعقيم وتطهير 410 من المنشآت والشوارع والساحات والمواقع الأخرى، مع إزالة أجسام غريبة ومتفجرات بلغ عددها 225 جسماً متفجراً.

أما بشأن الموقف الصحي، أعلنت الغرفة الاتحادية حملة التطعيم ضد مرض الكوليرا بولاية الخرطوم بحيث تلقى 935 346 1 شخصاً من عمر سنة فما فوق التطعيم خلال الأسبوع الماضي حيث انطلقت الحملة في 12 وحدة إدارية من خمس محليات بالخرطوم. وأشار تقرير الوضع الوبائي للكوليرا الصادر عن وزارة الصحة الاتحادية إلى تراجع كبير في معدلات الإصابة بسبب الجهود المبذولة من الحكومة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وتسلمت وزارة الصحة شحنة من لقاحات الكوليرا تقدر بنحو 3 ملايين جرعة مقدمة من لجنة التنسيق الدولية للقاحات من منظمة اليونيسِف وذلك ضمن استجابة وزارة الصحة وشركائها لاحتواء هذا الوباء.

على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة من أجل المدنيين وإعادة تأهيل ما دمرته الحرب، فإن التحديات ما زالت قائمة نسبة لاستمرار ميليشيات الدعم السريع في انتهاكاتها المروعة تجاه المدنيين والتي نطلب منكم إدانتها في كل وقت وحين: مواصلة فرض الحصار على مدينة الفاشر انتهاكاً لقرار مجلس الأمن 2736 (2024)، ونأمل أن تلتزم بالهدنة التي وافق عليها السيد رئيس مجلس السيادة، واستهداف معسكرات النازحين، ومواصلة استهداف البنية التحتية والمطارات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومصادر المياه والمستشفيات والمراكز الخدمية في بورتسودان وأم درمان ودنقلا والأبيض ومروي والخرطوم والدامر وعطبرة وكوستي، لوقف حركة الحياة، في خرق لقرار مجلس الأمن 2736(2024). وتستمر الميليشيات الإرهابية في موالاة عمليات القصف المدفعي والطيران المسير على الأحياء السكنية ومعسكرات النازحين والمستشفيات. وقصفت الميليشيات المستشفى العسكري بمدينة بابنوسة بولاية غرب كردفان، وقصفت مدينة

الأبيض بولاية شمال كردفان ومدينة الدلنج بولاية جنوب كردفان، واستهدفت مطار مدينة مروي وسد مروي بالولاية الشمالية بالمسيرات الانتحارية.

ومن جهة أخرى، أطلقت الحركة الشعبية – جناح عبد العزيز الحلو بتاريخ 15 حزيران/يونيه 2025 مضادات طيران من منطقة المشايش بولاية جنوب كردفان على طائرتين تابعتين لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أثناء تحركهما من مطار كادقلي إلى أبيي مما أسفر عن إلغاء الرحلتين.

أما بشأن العدالة الانتقالية الناجزة التي تطرقت لها بعض الوفود، أرجو أن أوضح الآتي: ضمن جهود منع الإفلات من العقاب قدمت اللجنة الوطنية للتحقيق في جرائم وانتهاكات ميليشيات الدعم السريع للقانون الوطني والقانون الدولي تقريرين مؤكدة على استقلالية التحقيقات التي أجرتها، التزاماً بكافة اشتراطات المحاكمة العادلة والمعايير المهنية. واتبعت اللجنة نهجاً يقوم على تسهيل الوصول إلى العدالة عبر الزيارات الميدانية لمقابلة الشهود والضحايا وعدم التقيد بالاختصاص المكاني.

بلغت جملة الدعاوى المقيدة ضد الدعم السريع 594 120 دعوى شملت جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإرهاب ارتكبتها الميليشيا المتمردة ما عدا 257 دعوى تم قيدها ضد منسوبين للقوات النظامية في حالات فردية وغير ممنهجة. واكتملت التحريات بصدد قرابة 000 4 دعوى أحيلت إلى المحاكم الوطنية، وتم البت في 093 1 منها. وتم إعلان 619 متهماً هارباً لتسليم أنفسهم للعدالة، وخاطبت اللجنة ست دول لتسليم 17 متهماً يعتقد بوجودهم فيها. كما استخدمت الميليشيات المتمردة العنف الجنسي واسع النطاق من اغتصاب فردي وجماعي واسترقاق جنسي كسلاح ضد المرأة وإذلال لكرامتها لتشريد المجتمعات وإقامة التغيير الديمغرافي. هذه الانتهاكات موثقة ونأمل منكم إدانتها. وارتكبت الميليشيات إبادة جماعية كذلك وقتلت خارج نطاق القانون في ولايات الجزيرة والجنينة وأردمتا والجموعية والصالحة والأبيض والنهود والخوي ومعسكري زمزم وأبو شوك، وبلغ مجموع قتلى الانتهاكات 613 28 قتيلاً وبلغ عدد المصابين 575 43 مصاباً.

انتهكت الميليشيات حقوق الأطفال بتجنيد 000 9 طفل قسريا دفعت بهم إلى ساحات القتال واستعانت بعصابات من المرتزقة الأجانب من أكثر من 12 دولة تم تجنيدهم من الدول الراعية في مخالفة صريحة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفقاً للتحقيقات التي أجرتها اللجنة، بلغت حالات الاختفاء والاحتجاز القسري من قبل الميليشيات المتمردة 504 14 حالة، فضلاً عن تصفية الأسرى. وتم اكتشاف 965 مقبرة جماعية تابعة للدعم السريع، كما عمدت الميليشيات المتمردة إلى استهداف الأعيان، كما ذكرْت، بشكل ممنهج.

في محورنا الأخير، هناك تحديات وتوصيات. من التحديات استمرار تدفق السلاح إلى الميليشيا من قبل الرعاة الإقليميين، بحاجة إلى دعم وموالاة وحسم. وبعض دول الجوار الإقليمي ما زالت تفعل ذلك، وتُعتبر السبب الرئيسي في مفاقمة النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان. وبالتالي، فإن وقف تدفقات السلاح المستمرة للميليشيات يضمن تحقيق هدف حماية المدنيين ويضمن الوقف العاجل للحرب. إن عرقلة بعض الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لتصنيف ميليشيات الدعم السريع المتمردة كجماعة إرهابية لا يخدم

غرض حماية المدنيين في السودان. وانخراط دول الجوار في دعم الميليشيات المتمردة يسّر لها الحصول، وما تزال تحصل، على مواد تموين القتال ودخول المرتزقة إلى السودان، وقد وضحنا ذلك في بياناتنا السابقة. وعدم التزام الأطراف الإقليمية والدولية بالقرار 2736 (2024) والقرار 1591 (2005) الخاص بمنع توريد السلاح إلى دارفور، وضعف الاستجابة الإنسانية للأوضاع في السودان مجملاً وضعف الشراكة من قبل الأمم المتحدة والمنظمات العالمية.

نطالب بإدانة سلوك الميليشيات المتمردة واعتبارها جماعة إرهابية وحظر أنشطتها وتحركاتها وتصنيف قادتها كعناصر إرهابية؛ وإدانة سلوك الأطراف الخارجية لتورطها في الانتهاكات الممنهجة والإبادة الجماعية بالسودان والضغط عليها لوقف دعمها للميليشيات وإلزامها بدفع تعويضات عن الخسائر، ذلك أن الأدلة التي جمعتها اللجنة الوطنية تؤكد تورطها؛ ودعم اللجنة الثلاثية لمراقبة الحدود بين تشاد والسودان؛ ودعم حكومة السيد رئيس الوزراء كامل إدريس المدنية وتوفير الدعم لها عملاً بالوصول إلى تحقيق الأمل الموعود والوصول إلى نهاية الانتقال وإقامة الديمقراطية والانتخابات.

وأخيراً، إدانة توسيع نطاق الحرب وفتح جبهة قتال في المثلث الفاصل بين السودان وليبيا من قبل ميليشيات الدعم السريع. ولذلك، نطالب بإدانة نشاطها الحربي في تلك المنطقة وفي أفريقيا الوسطى.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): أتقدم بالشكر إلى مقدمي الإحاطات، وخاصة أختي العزيزة الأمينة العامة المساعدة لإدارة الشؤون السياسية مارتا بوبي، على ما استعرضوه من إفادات قيمة بشأن التطورات في السودان الشقيق.

وأجدد تضامن مصر الكامل مع الشعب السوداني الشقيق، وحرصها التام على استعادة السلم والأمن في كافة ربوع السودان وصون سيادته ووحدة أراضيه ومقدرات شعبه ومؤسساته الوطنية.

لا يخفى عليكم، أيها السادة أعضاء مجلس الأمن، أن خطورة الموقف الحالي في السودان قد بلغت حداً جسيماً وغير مسبوق بعد مرور ما يزيد عن عامين على اندلاع هذه الأزمة وتشريد الملايين من أشقائنا – بكل أسف – داخل وخارج السودان، ووقوع دمار واسع ببنيته التحتية، وسوء العواقب المترتبة على ذلك في الحاضر والمستقبل.

تتابع مصر بقلق بالغ استمرار التصعيد في السودان، وتدين في هذا السياق استهداف قوافل المساعدات الإنسانية، وكذا البنى الأساسية والمدنية والمرافق الحيوية، التي وقعت في مدينتي بورتسودان وكسلا والخرطوم، وتشدد مصر على ضرورة وقف هذه الاستهدافات المرفوضة والتي تؤدي إلى الإضرار بجهود استعادة الاستقرار ومساعي تحقيق وقف إطلاق النار، وتمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها، وتضر بمقدرات الدولة السودانية وأمن المدنيين والحياة اليومية للمواطنين.

تأتي جلسة اليوم لتعكس إدراكنا لضرورة أن نساعد السودان الشقيق على تجاوز كافة التحديات التي يواجهها دون إبطاء أو تأجيل، وذلك من خلال منهج يتسم بالمصداقية وعبر أدوات ذات تأثير وفاعلية. وتحقيقاً لذلك، تؤكد مصر على النقاط التالية:

أولاً، أهمية تجديد التزامنا بأننا نهدف، وبشكل لا يقبل التأويل، إلى الحفاظ على سيادة واستقلال ووحدة أراضي ومقدرات السودان، وصون مؤسسات الدولة وعدم المساواة بينها وبين أي كيانات ناشئة دون الدولة، مع الرفض القاطع للتدخلات في شؤونه الداخلية، وكذلك لأي مساعٍ لتشكيل حكومة موازية للسلطة الشرعية.

ثانياً، ضرورة تحقيق وقف لإطلاق النار، وكذلك وقف التدفق غير المشروع للسلاح في السودان، وبما يهدف إلى سرعة إنهاء الصراع وحقن الدماء والحد من موجات النزوح واللجوء.

ثالثاً، دعم الملكية والقيادة السودانية لجهود التوصل إلى تسوية نهائية للأزمة دون أي إملاءات خارجية، والتفاعل الإيجابي مع جهود مجلس السيادة الانتقالي والحكومة السودانية برئاسة البروفيسور كامل إدريس من أجل ترجمة تطلعات الشعب السوداني الشقيق نحو الأمن والاستقرار إلى واقع ملموس. ونلاحظ مع التقدير الكبير الاتصال الأخير للأمين العام مع رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، الفريق أول الركن عبد الفتاح البرهان.

رابعاً، مواصلة التعاون البنّاء وتعزيز الثقة بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة وهيئاتها في مختلف مجالات التعامل مع الأزمة السودانية، ودعم الأمين العام وجهوده وجهود مبعوثه الشخصي السيد رمطان لعمامرة المقدرة في بذل الجهد اللازم في سبيل دعم التسوية السياسية وإحلال السلام في السودان الشقيق.

خامساً، زيادة نفاذ المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوداني دون عوائق. ولا يفوتنا في هذا السياق الإشادة بقرار الحكومة السودانية بتمديد العمل بفتح معبر ادري لثلاثة أشهر إضافية بداية من منتصف أيار/مايو 2025 لتيسير نفاذ المساعدات الإنسانية. كما نلاحظ مع التقدير أيضاً الموافقة السودانية الأخيرة على الهدنة الإنسانية لمدة 7 أيام في الفاشر. وتدعو مصر المجتمع الدولي للاستفادة من قرارات الحكومة السودانية في المجال الإنساني من أجل تخفيف معاناة الشعب السوداني الشقيق على نحو يصون أمن السودان ويحترم سيادته وشواغله الأمنية، بما في ذلك عدم توظيف فتح المنافذ لتمرير السلاح إلى الجماعات المسلحة. كما تشدد على ضرورة ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني التي تم استذكارها في القرار 2730 (2024)، وتطالب برفع الحصار عن الفاشر تنفيذاً للقرار 2736 (2024).

سادساً، ضرورة وفاء الدول والأطراف المانحة بالتعهدات المعلنة لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية في السودان، وخطة دعم اللاجئين في دول الجوار، حيث لم تتجاوز نسبة الوفاء بها 40 في المائة. كما أن من المهم زيادة المساعدات المخصصة لدول الجوار التي تتحمل أعباء كبيرة نيابة عن المجتمع الدولي. وتجدد مصر في هذا السياق حرصها التام على تقديم كافة سبل الرعاية والدعم للأشقاء السودانيين الفارين من النزاع إلى مصر، حيث تم استقبال ما يتجاوز مليون ونصف المليون من الأشقاء السودانيين ويتم تقديم كافة الخدمات والدعم لهم أسوة بأشقائهم المصريين.

من منطلق الصلات التاريخية والأخوية العميقة بين الشعبين المصري والسوداني وما يربطهما من وحدة مصير وجوار وتاريخ وأهداف مشتركة، ستواصل مصر جهودها التي بدأتها في مؤتمر القوى المدنية والسياسية في تموز/يوليه 2024، والذي حظي بمشاركة وإشادة واسعة من كافة القوى السودانية والأطراف

الخارجية وذلك من خلال عملنا لعقد النسخة الثانية للمؤتمر فور تهيؤ الظروف في أقرب وقت. كما تجدد مصر استعدادها الدائم للتعاون مع كافة الأطراف الإقليمية والدولية المعنية من أجل التوصل إلى حل مستدام للأزمة يحفظ وحدة السودان وسلامة أراضيه وسيادته ومؤسسات دولته استجابةً لنداءات وتطلعات شعبه العزيز. وندعو من هذا المنبر أمامكم جميعاً إلى التصرف بمسؤولية وحكمة وإعلاء المصالح الوطنية العليا للسودان الشقيق.

حفظ الله السودان الشقيق وشعبه الكريم من كل مكروه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة مارتا بوبي، والسفير جونكوك هوانغ بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، على إحاطتيهما. وقد أحطت علماً بمشاركة السيدة شاينا لويس في هذه الجلسة واستمعت بعناية إلى ملاحظاتها.

لطالما وقفت دولة الإمارات العربية المتحدة متضامنة مع شعب السودان ودعمت العمل الهام الذي يقوم به المجتمع المدني لدفع عجلة السلام المستدام في السودان. إننا نشاركهم الغضب إزاء استمرار المعاناة الهائلة للشعب السوداني. ومع ذلك، فمن المؤسف للغاية سماع ادعاءات لا أساس لها من الصحة ضد بلدي تتكرر في هذه الجلسة.

بعد مرور أكثر من 800 يوم من النزاع، من غير المقبول أن تستمر الأطراف المتحاربة في انتهاك القانون الدولي بشكل منهجي من خلال مهاجمة المدنيين ومنع المساعدات المنقذة للحياة. وكما سمعنا في إحاطات اليوم المؤلمة، فإن النساء والأطفال ومجتمعات بأكملها تتعرض للترويع بسبب أعمال العنف الجنسي البغيضة المرتبطة بالنزاع. إن حجم المعاناة الذي لا يُحتمل هو نتيجة مباشرة لاستهتار الأطراف المتحاربة بأرواح المدنيين والقانون الدولي الإنساني. ولا يمكن أن يكون هناك المزيد من الأعذار. يتطلب الوضع من المجلس والمجتمع الدولي المطالبة بإنهاء هذه الانتهاكات الآن والتصرف بحزم لتأمين وقف فوري ودائم لإطلاق النار.

يحتاج 60 في المائة من الشعب السوداني إلى مساعدات إنسانية عاجلة. ومع تفشي جائحة الكوليرا في دارفور، تزداد الحاجة الماسة إلى وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق يوماً بعد يوم. غير أن الأطراف المتحاربة تستخدم التجويع كسلاح من خلال عرقلة المساعدات الإنسانية على نطاق واسع ومنهجي. وتفرض عوائق إدارية مرهقة، مع عرقلة عمليات إيصال المساعدات أو التدخل فيها. ويجب أن يستمع المجتمع الدولي إلى العاملين الشجعان في المجال الإنساني الذين يعرّضون حياتهم للخطر لتقديم المساعدة المنقذة للحياة للشعب السوداني. ويجب أن نتصرف بعد ذلك بناءً على ما نسمعه. ومن هذا المنطلق، أجرت دولة الإمارات العربية المتحدة مناقشات مستفيضة مع العاملين في المجال الإنساني الذي يعملون في الميدان. وجئنا هنا اليوم لإبراز شواغلهم من خلال توجيه النداءات العاجلة التالية.

أولا، يجب أن ترفع الأطراف المتحاربة فورا جميع القيود التعسفية المفروضة على إمكانية الوصول والتي تهدف إلى عرقلة تدفق المساعدات وإعاقة العمل الحاسم الذي يقوم به العاملون في المجال الإنساني. ويجب أن يظل معبر أدري مفتوحا، ولكن لا يمكنه وحده أن يلبي الاحتياجات الإنسانية الهائلة في السودان.

ثانيا، يجب أن توسع الأمم المتحدة نطاق وجودها في جميع أنحاء السودان وفي جميع نقاط الدخول إلى البلد القابلة للاستمرار حتى تتمكن من تعزيز استجابتها وتقليل التكاليف والتأخير فيما يتعلق بتسليم المساعدات. ويحد الاعتماد المفرط على بورتسودان باعتبارها مركزا من قدرة العاملين في المجال الإنساني على الوصول إلى أشد الأشخاص احتياجا.

ثالثا، يجب أن تتعاون الأطراف المتحاربة مع الأمم المتحدة لوضع نظام إخطار إنساني يتيح إيصال المساعدات بشكل آمن وسريع ونزيه، بدون الحاجة إلى تصاريح مستمرة. ويخبرنا العاملون في المجال الإنساني أن هذا النظام ضروري لضمان مرور القوافل الآمن والقابل للتنبؤ ولتقليل خطر شن هجمات على أفرادها وإمداداتها.

أخيرا، يجب أن تمتثل الأطراف المتحاربة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني ولما تعهدت به بشأن حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني بموجب إعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان.

وتتفاقم الأزمة الإنسانية المتردية في السودان بسبب غياب أفق سياسي واضح. وبعد 19 شهراً من جهود الوساطة، يجب أن يوحد المجتمع الدولي صفوفه حول مبادرة سلام واحدة ويطالب الطرفين المتحاربين بحضور محادثات السلام والمشاركة فيها مشاركة مجدية. إن السبيل العملي الوحيد لتحقيق الاستقرار الدائم في البلد هو عملية سياسية سودانية يملك السودانيون زمامها تؤدي إلى تشكيل حكومة مدنية مستقلة عن الأطراف المتحاربة وتعكس إرادة الشعب السوداني وتنوعه.

ومع دخولنا العام الثالث من هذا النزاع المدمر، تواصل الأطراف المتحاربة انتهاك القانون الدولي وارتكاب الفظائع ضد الشعب السوداني. ويجب أن يحاسبها المجلس بلا تمييز. ولا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بتعزيز التوصل إلى حل سياسي شامل يعكس إرادة الشعب السوداني. ونواصل العمل مع الأمم المتحدة وأعضاء المجلس والشركاء الإقليميين لدعم العمل الإنساني العاجل وإنهاء هذه الحرب الأهلية الكارثية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس لإجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/05.